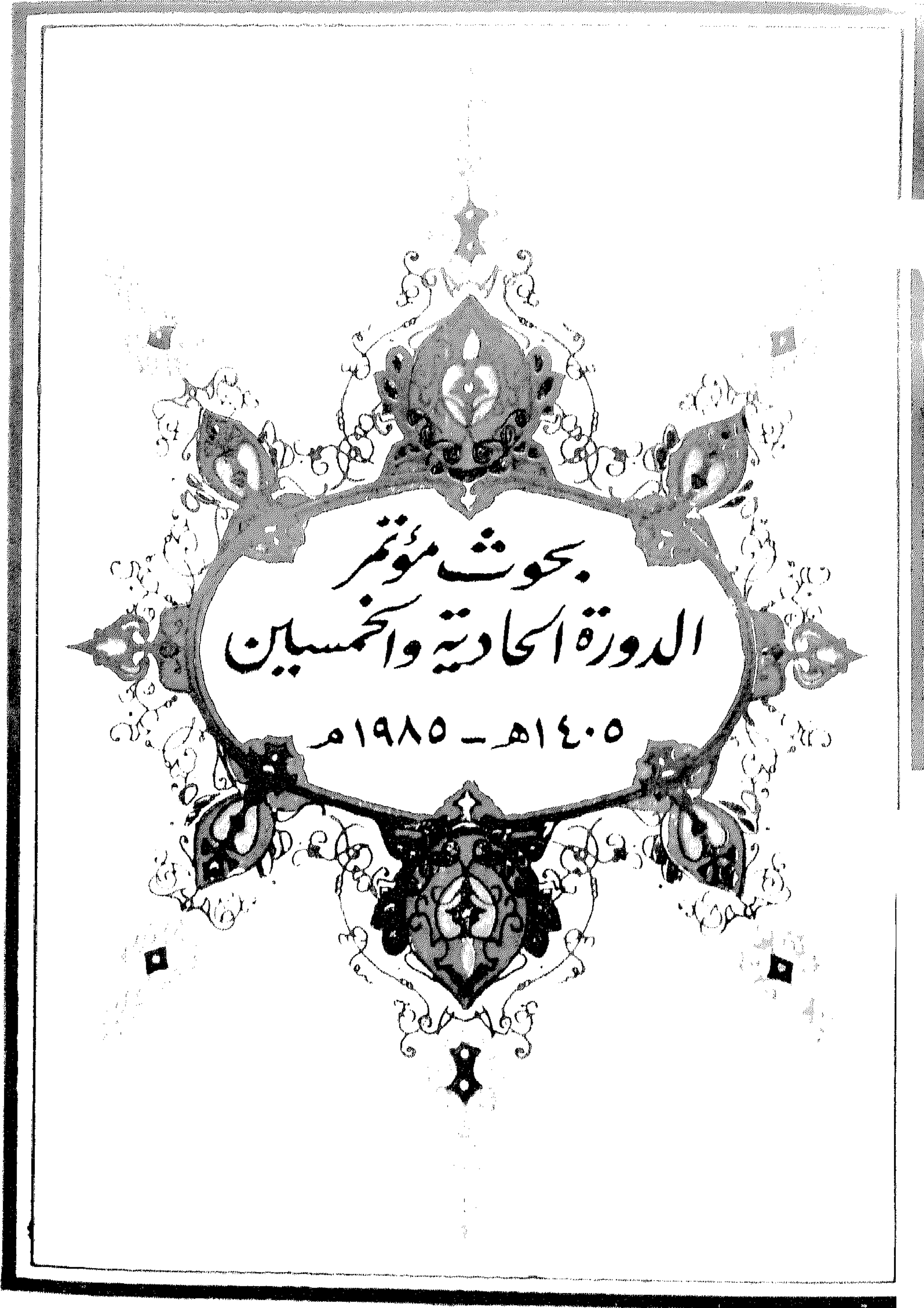


# مجلة المجمع العلمي



# مجلة بجمع اللغة العربية

( تصدر مرتين في السنة )

الجزء السادس والخمسون

شعبان ١٤٠٥هـ - مايو ١٩٨٥م

المشرف على المجلة:

الدكتور مهدي علام

رئيس التحرير:

إبراهيم التريزي

# درها الصواب والخطأ في النحو والأسلوب للكنور تمام صان

سلطة يشرع بها للغة ، ولا معياراً يحدده هذا النحوى ليلزم أصحاب اللغة ومستعملها مهما كان هذا المعيار منسجماً مع تقلب العلاقات السياقية . نذكر إذاً أن تكون القاعدة معياراً في يد النحوى ، وإن وجب لها أن تكون معياراً في يد معلم النحو ، معنى ذلك أنه يطلب إلى النحوى أن يقول : العرب تقول كذا ، وتقدم هذا على ذلك ، وترفع هذا وتنصب ذلك الخ ولا يقبل إلا من المعلم أن يقول : يجب كذا ويجوز كذا ويمتنع كذا فأولى للباحث ( وقد كان النحاة باحثين في لغة العرب ) أن ينظر إلى مشكلة الصواب والخطأ من زاوية اجتماعية ترى في الاستعمال سنة متبعة ، وأولى بالمعلم أن ينظر إلى المادة اللغوية من زاوية فرض القاعدة على الاستعمال فإن وافقها كان صواباً وإن خالفها كان خطأ ، فالباحث يستنبط القاعدة بالمنهج العلمى من مادة الاستعمال ( المسموع ) والمعلم يفرضها بالمنهج التعليمى على هذا الاستعمال نفسه .

**للصواب** والخطأ زاويتان نظر لإحدهما ترتبط بصناعة النحو ، والأخرى تتعلق بأسلوب الاستعمال اللغوى ، أى أن لإحدهما فنية والثانية اجتماعية فأما من وجهة النظر الأسلوبية الاجتماعية فالصواب ماوافق الشائع في الاستعمال والخطأ ما ندد عنه . ولاشك لدى أصحاب هذه النظرة أن القاعدة ضابط مستنبط من كلام العرب ، وأن استعمالات العرب سنة متبعة تستند إلى سلطان العرف وأن بين الضابط الذى يصعبه النحاة وبين السنة المتبعة التى يفرضها العرف وفاقاً فى الأغلب الأعم من الحالات ، وخلافاً فى حالات أخرى هى الأقل بالنسبة إلى ما يقابلها فى كلام العرب .

والقاعدة تاخيص لتقلب العلاقات بين عناصر السياق وما يصاحبه هذا التقلب من تعبير فى مبانى اللغة ، ومن ثم تكون القاعدة وصفاً لهذا التقلب ، ولكنها ليست قانوناً يسنه النحوى بما أعطاه العلم من

( \* ) ألقى البحث فى الجلسة الرابعة ٢ / ٥ / ١٩٨٥ م .

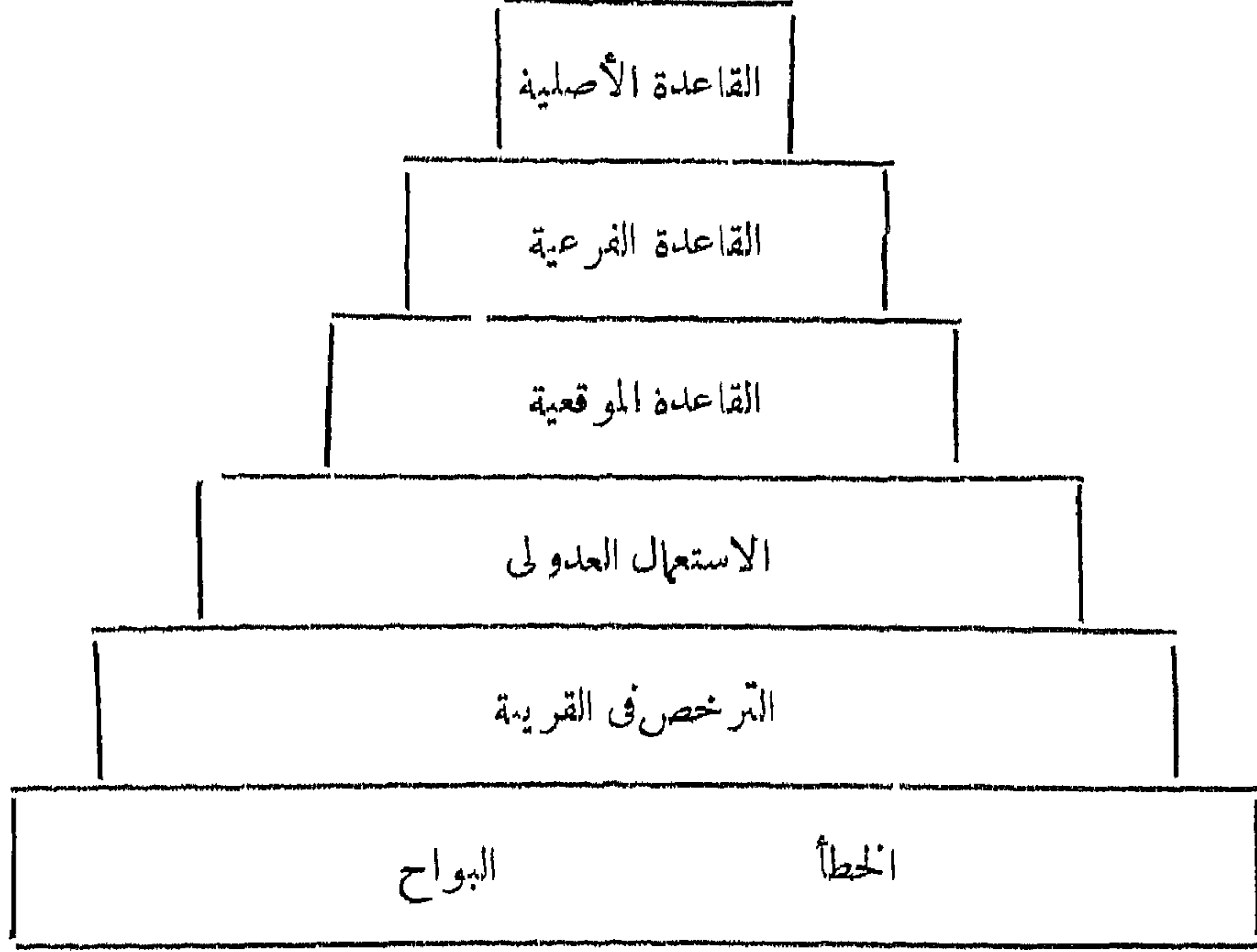
وصاحب السليقة كالباحث لا يهتم للقاعدة إذا عرفها أى قدر من الاهتمام ، مادام حدسه اللغوى (الذى نسميه السليقة ) يرى الصواب فيما قيل وتلك هي القضية التي كانت مشار المشاركة بين الفصحاء والطاعين على العرب ، كالذى كان بين الفرزوق وابن أبي إسحق ، إذ قال الفرزوق له : « عاينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا » ويبدو أن النحاة وقدا كتتمل في أيديهم وصف بنية اللغة ، فأوا صدق قواعدها ، أعجبوا منذ البداية أشد الإعجاب بما استخرجوا من قواعد النحو ، ومن ثم دافعوا دفاعا غيورا ( كما فعل ابن أبي إسحق ) عن هذه القواعد ، وعن إطلاقها في اللغة وتطبيقها على صورة تنسم بالشمول ، كما لو كان كل الاستعمال مسرحا للاطراد أو يبعى أن يكون كذلك

ولكن معترك اللغة أوسع من أن يخصص لصوابط النحو ، ويرجع هذا إلى أسباب متعددة ، ليس أهونها طموح الأدباء والشعراء إلى الترخص والابتداع ، ولا ما وقع فيه النحاة أنفسهم من التماس الاطراد في لهجات العديد من القبائل وقد علموا أن كل لهجة قبيلة من هذه القبائل تستقل بطرقها الخاصة ، فلا يمكن أن يستخرج نحو واحد من صور استعمالية متعددة ومع هذا ليس من طبيعه اللغة ( أى لغة ) أن تسلم نفسها إلى قواعد كبرى لاتقبل الاستثناء ، ومن ها كان من

صلب عمل النحاة أن يقيدوا كبريات القواعد باستثناء هنا ، واستدراك هناك وشرط في موقع ثالث ، وأن يصوغوا قاعدة لكسر قاعدة أخرى ، أو يقعدوا لعدول عن الأصل ، يتقبلوا أسلوبا فصيحاً عدل به عن الأصل ثم يتأولوه بالتبرير والتأويل ثم كان عليهم أن يضعوا كل ذلك جنبا إلى جنب في إطار نحو واحد ، وأن يعضوا الطرف عن التضارب بين قاعدة وقاعدة ، ويبرروا تجاوز القاعدتين المتصاريتين بأن إحداهما أصلية والثانية فرعية ، أو أن إحداهما مطلقة والأخرى قيد على هذا الإطلاق . وأخيرا كان عليهم أن يرتضوا بعض الخروج على هذه القواعد لأعراض أسلوبية ، وأن يرفضوا بعضا آخر لكونه شادا أو قليلا ، أو نادرا ولغة لحي بعيهم من أحياء العرب وأن يحكموا على ما خالف قواعدهم عدا كل ما سبق بأنه خطأ من الخطأ ، لاتقبل فيه شفاعة التأويل ، ولا تبرره الشواهد القليلة

ذلك كان موقف النحاة من جانب ، والعرب الفصحاء من جاب آخر ، أما نحن فلما موقف نظري آخر نشرح فيه تدرج الصواب والخطأ على مساحة تشمل الموقفين جميعا ، بدءا بالقاعدة المحكمة ، وانتهاء بالسنة المتبعة ، ولقد يمكن أن نقدم للكلام في هذا الشرح برسم بياني ممد به تمهيدا حسنا لما ننوى

أن نتقدم به من شرح ، وفيما يلي ذلك الرسم المذكور :



عبر ابن مالك عن ذلك بقوله « ولا يجوز الابتداء بالنكرة » ولكن هذه القاعدة تنفرح عنها قاعدة أخرى مستثناة منها ، وهي جواز الابتداء بالنكرة إذا أفادت ، وهذا ما عبر عنه هو أيضا بقوله « ما لم تفد » . ومعنى قوله « ما لم تفد » هو ما يفهم من عبارة أخرى نقول : « إلا إذا أمن اللبس » والسؤال الآن هو : كيف يتحقق أمن اللبس ؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال بواسطة النظر إلى ما قدمه ابن مالك نفسه من أمثلة ، ليرى الطرف المختلفة التي تحقق بها أمن اللبس على رغم الابتداء بالنكرة ، وفيما يلي نورد أمثلة ابن مالك والتعاقب على كل منها .

( ١ ) « عند زيد عمرة » إذا تأملنا هذا

فالقواعد الأصلية هي القواعد الكبرى كقواعد الاختصاص ، والافتقار والرتب المحمودة وتعلق الحار والمحور ، ومطابقة السعت الحقيقي ، وبناء الحملة من ركبن ، وعود الصمير ، وامتناع الخذف عند عدم الدليل ، واجتناب ما يؤدي إلى اللبس المح فذلك كله من القواعد الكبرى في النحو العربي ، ولكن من القواعد الأصلية ما تنفرح عنه قواعد فرعية منشؤها واحد من أمرين :

( ١ ) الحرص على أمن اللبس .

( ٢ ) المحاملة على أصل من أصول

الصناعة

والأمثلة على ذلك كثيرة في النحو العربي نورد منها الطائفة التالية .

١ - القاعدة العامة : « المتبدأ معرفة » وقد

المثال وجدنا الظرف مقدما على المكرة المرفوعة ومن المطلوب عند رؤية الظرف أو الجار والمجرور أو سماعهما أن نبحت لهما عن متعلق ولكن ليس في الجملة مع الظرف «عند» إلا المكرة «نمرة» وهذه المكرة جامدة لا تصلح لأن يتعلق بها ظرف أو محرور، ومن ثم يصرف الذهب إلى تقدير كلمه أخرى ليتعلق الظرف بها، فإذا قدرنا هذه الكلمة وحدناها واصفة للمكرة المتأخرة لفظا في الجملة ونحن نعلم أن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، وأن هذه الكلمة المقدره لا تصلح نعتا بسبب تقدمها على المكرة ولا تصلح حالا لتقدمها وارتفاعها وتنكير المكرة فلم يبق إلا أن تكون هذه الكلمة خبرا مقدما والمكرة مبتدأ مؤحرا هكذا يتبادر المعنى إلى الذهب دون الدخول في مضايق تحليل نحوي شبيه بما قدمنا، وهكذا يؤمن اللبس، وتتحقق الإفادة التي قصدها ابن مالك.

(ب) «هل فتى فيكم» لا يحهل من يستعمل اللغة العربية أن «هل» أداة استفهام، وأن الاستفهام لا يصب على المفردات، وإنما يتجه إلى إساد الجملة فوجب عدلثذ

أن تكون «فتى فيكم» جملة بسبب دخول «هل» عليها وإذا كانت جملة هي ليست فعلية لعدم وجود فعل في تركيبها، وإذا تكون جملة اسمية من مبتدأ وخبر وإذا كانت عبارة «فيكم» لا تصلح مبتدأ فلا بد أن يكون المبتدأ عنصرا آخر من عناصر الجملة، وليس في الجملة عنصر آخر إلا كلمة «فتى» وهكذا أمن اللبس فابتدئ بالانكرة.

(ح) «ما حل لنا» في هذا التركيب حرف إنفي، والبي إنما يدخل على الحمل وما قيل في «فتى فيكم» يقال في «حل لنا» لتشابه التركيب فيهما.

(د) «رحل من الكرام عندنا» التخصيص مرحلة وسط بين التنكير والتعريف وإذا كانت المكرة تعرفها الأداة أو الإضافة المحضة، فإنها يخصصها الوصف في التخصيص، كما في التعريف تضيق لعموم الدلالة التي كانت للمكرة، وليس إلا اختلاف بين التخصيص والتعريف في مجال تضيق عموم الدلالة إلا اختلاف في الدرجة فقط. وإذا كانت الحمل بعد النكرات صفات فإن شبه الجملة يصدق عليه ما يصدق على

الحملة وهكذا تكون عبارة « من الكرام » قد وصفت « رجل » ومخرج بوصفه بها من ليس كريما من بين الرجال ، وأصبح مدلول « رجل » أضيق مما كان لأنه أفادنا بالوصف قدرا من التعيين جعله صالحاً لأن يخبر عنه بالظرف أى أنه حين أمن اللبس صح الابتداء بالكرة .

( هـ ) « رغبة في الخير خير » إنما يكون تعلق الطرف والمحور بالمصادر والمشتقات من أفعال وصفات وواضح أن معنى تعلق الظرف والمحور بأحدهما من الأفعال يجعلها من تنتم معناه ، فلا يتم معناه إلا مع تصور ارتباطها به دون غيره وإذا قلت « اشتريت ضيعة لأخي » فإن المعنى يختلف باختلاف تعليق الجار والمحور وإذا علقنا المحور بالفعل فالمعنى أن الشراء كان من أجل الأخ ، أما إذا علقناه بصفة محذوفة فإن الشراء يكون من الأخ بعد أن كانت الضيعة ملكاً له ويترتب على تعليق الجار والمحور أيضاً تصيبي دلالة ما تعلقا به ، ففي قولنا « جلس زيد » عموم في معنى الجلوس لا يعرف معه « أين » ولا ( « متى » ولا « لماذا » ولا

« كيف » جلس ، ولكن هذا العموم في المعنى يضيق بقولنا : « جلس زيد على الكرسي » وذلك بالإجابة عن « أين » على الأقل هكذا يكتسب الجلوس قدرا من التحديد ، يصبح الفعل معه أوضح مما كان ، وهذا ما يرد أيضا على المصدر « رغبة » فلسنا نجد كبير فائدة في عبارة « رغبة خير » برفعها وتنوينها ولكن تصييق معنى الرغبة بواسطة ذكر الجار والمحور المتعلقين بها يعطى الكلمة من التحديد في المعنى ما يقربها إلى المعرفة وهنا يذهب اللبس ، ، يصبح الابتداء بالكرة محققا للمائدة

( و ) « عمل برزين » إذا أضيفت الفكر إضاهوه محضة إلى المعرفة اكتسبت التعريف ، وإذا أضيفت إلى النكرة اكتسبت التخصيص وقد عرفنا منذ قليل أن التخصيص مرحلة على طريق التعريف ، وأنه إن كان دون التعريف أثرا في المعنى فهو صنو للتعريف على أى حال وهكذا تكون النكرة المخصصة بالإضافة صالحه لأن يبتدأ بها ، لأن اللبس معها مأمون والمعنى واضح :

٢- القاعدة العامة . « لا يخبر بالزمان عن الجثة » وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله .

ولا يكون اسم زمان خبرا

عن جثة . . .

والمعروف أن المقصود بالزمان ظرف الزمان ، وأن المقصود بالجثة كل مسمى له حرم مادي وربما كان السبب في عدم صلاحية الزمان لذلك أن الخبر إذا كان صفة للمبتدأ في المعنى فهو من جهة أخرى عين المبتدأ في المعنى ، لأن الصفة من مقومات الموصوف وما كان من مقومات الشيء عند « عين الشيء » وإذا قلت . «الرحل قائم» كان القائم هو الرحل أما إذا قلت . « زيد عندك » فإن العمدية ليست عين زيد ، ولا من مقوماته ، ولكنها على الرغم من ذلك تتعلق بما هو من مقوماته وهو «استقراره» فيكون التقدير : « زيد مستقر عندك » أما إذا قلنا « زيد اليوم » فلا يمكن أن يعد « اليوم » من مقومات زيد ، ولا يمكن كذلك أن يتعلق اليوم بوصف يتبادر إلى المهم كما تبادر الاستقرار إلى العمدية .

وإذا فلا وجه لتأويل ذلك ، ومن ثم يمتنع التركيب من حيث يؤدي إلى اللبس .

ولكن هذه القاعدة العامة تتعرض عنها قاعدة أخرى مستثناة منها ، ومشروطة بأمن

اللبس ويفهم هذا الشرط من قول ابن مالك « وإن يعد فأخبرا » وهي تنحصر في بيت الألفية الذي أشرنا إليه منذ قليل وإنما تكون الإفادة وأمن اللبس إذا اصحح المبتدأ لأن يكون مضافا إليه والمضاف من أسماء المعاني ( كالمصادر مثلا ) وعندئذ لا يكون الإخبار بالزمان إخبارا به عن جثته وإنما يكون عن معنى فإذا قلت « الهلال الليلة » والمعروف أن الهلال جرم يصدق عليه أنه جثة ، صح التركيب ، لكن على تأويل حذف مضاف إلى الهلال . والتقدير « طلوع الهلال الليلة » أو ظهور الهلال الليلة « ولا شك أن الطلوع والظهور مصدران ، والمصادر معان لاحتث ، ومن هنا يكون الإخبار بالزمان في هذا التركيب « عن معنى لاعت جثة وبهذا نصل إلى الإفادة ونحقق أمن اللبس » .

٣ - القاعدة العامة : « أي الموصولة معربة » وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله : « أي كذا وأعربت » ومقتضى هذه القاعدة أنها معربة في التراكيب التالية .

( أ ) رأيت أيا قادم .

( ب ) رأيت أيا هو قادم .

( ح ) رأيت أيهم هو قادم .



ولكن لهذه القاعدة العامة الأصلية قاعدة أخرى فرعية مستثناة منها ، هي بناء «أى» إذا أضيفت وحذف أول ركني جملة الصلة وهو ضمير وقد عبر ابن مالك عن ذلك أيضا بقوله :

... ما لم تضيف

وصدر وصلها ضميراً نحذف

وهكذا تصحح «أى» مبنية في أمثال

التركيب التالي :

(د) رأيت أيهم قادم .

وبناؤها هنا على الضم فلماذا بنيت في هذه الصورة التركيبية دون غيرها ؟ إنني أتصور الأمر هنا أيضا راجعا إلى أمن اللبس ، لأننا لو تصورنا لصلة «أى» أن يكون الخبر فيها من مادة اشتقاقية متعدية ، نحو «رأيت أيهم ضارب» لاحتملت «أى» (إذا كانت معربة مع حذف صدر الصلة) أن تكون مفعولا مقدا لاسم الفاعل «ضارب» ، واحتمل في الضمير المحذوف من صدر الصلة أن يكون «أنا» ، فيكون ما لنا إلى تقدير جملة ما يسه لا يدري معها ما إذا كانت «أى» مفعولا للفعل «رأيت» أو لاسم الفاعل «ضارب» وحكم السحو هنا كحكم المقه : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» ، أى أنه إذا كان بعض صور التركيب ما يسه امتنع كله ، وببيت «أى» لأمن اللبس وليس هذا وارداً على المثال رقم (أ) السابق «رأيت أيا قادم» أو حتى «رأيت أيا ضارب» لأن ثمة من الأسباب ما يدعو إلى تقدير ضمير الغائب فقط في صدر الصلة ، وذلك بسبب قطع

أى عن الإضافة ، والتعويض عن الإضافة بالتنوين ، ثم ما في الاسم الظاهر «ضارب» من معنى الغيبة «لأنه في قوة ضمير الغائب وأخيراً لأن الفعل أقوى في طلب المفعول من اسم الفاعل . كل ذلك يرشح الموقع الذي بين «أى» و«ضارب» أن يحمله ضمير الغيبة ، لا التلکم ولا الخطاب . وبهذا يؤمن اللبس ولا تدعو الحاجة إلى البناء .

٤ - القاعدة العامة «رتبة الخبر التأخر

عن المتبداً» وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله :

والأصل في الأخبار أن تؤخر . . .

ولكن هذه القاعدة العامة تخصصها قاعدة فرعية تقول بجواز التقديم إذا لم يترتب على ذلك لبس أو مخالفة لأصول الصناعة وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله :

... وجوروا التقديم إذ لا ضرر

وهلوا الإمكان ذلك بنحو «قائم زيد» من حيث إن «زيد» معرفه و«قائم» نكرة والمعرفة أولى من النكرة أن تكون هي المتبدأ وهكذا يتقدم الخبر وهذا التأويل أولى من تأويل المثال بأن «زيد» فاعل قائم وقد أغنى عن خبره ، لأن هذا تأويل ضعيف عبر ابن مالك عن ضعفه بقوله :

... وقد

يجوز نحو فائز أولو الرشد

فقوله : «قد يجوز» دليل على ضعف التأويل وكذلك مثاوا له بنحو «قائم أبوه زيد» فلو جعلنا «قائم» مبتدأ للزم في «زيد» أن

يكون بدلا من الضمير ، ولو كان كذلك لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، أما لفظا فواضح ، وأما رتبة فلأن البدل متأخر عن المبدل منه في الرتبة لأنه تابع ولو أعدنا الضمير على متأخر لفظا ورتبه لنقضنا بذلك قاعدة أكبر خطرا لاتصالها بأمن اللبس من حيث ينبغي لمرجع الضمير أن يتقدم على الضمير ، ليجبر ما للضمير من عموم الدلالة على مطلق غائب أو حاضر وكذلك مثلوا بنحو « أبوه مطلق ريد » ، للسبب المتقدم نفسه ، ونحو « في الدار زيد » و « عندك زيد لأحقية ريد » بالابتداء في الحالتين : والضرر الذي يشير إليه ابن مالك بقوله « وجوزوا التقديم إذا لا ضررا » يوجب حمض رتبة الخبر من المبتدأ ولا يخلو هذا الضرر من أن يكون واقعا على أمن اللبس أو على أصل من أصول صناعه النحو ، فمن ذلك .

(أ) خوف تساوى احتمالات الإعراب بلا مرجح نحو : أحى صديقي .

(ب) خوف ضياع معنى زائد على الإسناد كالتأكيد أو إله الحصر نحو لزيد قائم وإنما ريد قائم

(ج) خوف تساوى احتمالي ممط الجملة (أهى اسمية أم فعلية) نحو ريد قام

(د) خوف إهدار قاعدة الصدارة نحو من أمت ؟

فيعرب الأول في كل ذلك مبتدأ والثاني خبراً لضمهان أمن اللبس في المثالين الأولين ، وللحفاظ على أصول الصنعة في المثالين الأخيرين ولو انعكس الوضع لوقع ما عده ابن مالك من قبيل « الضرر » ، وما عبر عنه الشراح بقولهم ولو اشتبه المعامل بالمعول لراد الخطر وعم الضرر ، وقد جاء ذلك تعليقا على قولهم « صرب موسى عيسى وهو شبيه باختلاط المبتدأ والخبر في المثال الأول من الأمثلة المتقدمة .

لعل فيما قدمناه عام لتوضيح المقصود بالقاعدة الأصلية والقاعدة الفرعية ، وعلاقة كل مهما بالأخرى .

\* \* \*

يأني بعد ذلك إيضاح المقصود بالقاعدة الموقعية ، ومعنى لفظ « الموقعية » أن هذه القاعدة ترتبط بـ « موقع » واحد لا تتعداه إلى غيره من المواقع ، وأن هذا الموقع قبل صدق القاعدة عليه ربما اتفق مع أصل عام من أصول الصنعة التي حردتها النحاة ، وربما خصص لقاعدة أخرى أصلية (أى عامه) أو فرعية فلو استصحب الأصل أو طبقت القاعدة لخرح الاستعمال عن السمة المتبعة ، ومن هنا تأتي القاعدة الموقعية ( في هذا الموقع المذكور ) لتفسر سبب العادول عن الأصل أو لتخرق القاعدة بقاعدة وإليك الأمثلة :

١ - الأصل في كلمة «ميران» هو «موران» على صيغته اسم الآلة . ولكن هذا الأصل

(أ) تنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله .

فإذا طبقنا هذه القاعدة وصلنا بتطبيقاتها إلى موقع تأباه أصول الصاعدة النحوية والصرهية ، وهو موقع التقاء الساكنين وهذان الساكنان أولهما الواو التي سلبت حركتها بواسطة النقل إلى ما قبلها ، فلما سلبت حركتها سكنت ، وثانيهما الألف التي بعد الواو في الأصل «لِقْوَام» هنا تأتي قاعدة موقعية أخرى تقول :

(ب) إذا التقى ساكنان حذف أولهما .  
عندئذ تصبح الكلمة «لِقَام» كما في قوله تعالى : «وَلِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ»  
تم لنا أن نبقى على هذه الكلمة على حالها كما استعملها القرآن ، أو أن نضيف إليها تاء أخيرة للتعويض عن الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين .

هكذا يعدل عن الأصل بقواعد فرعية موقعية تلخص اتجاهها استعماليا ذوقيا يسعى دائما إلى طلب الخفة ولكن القواعد الموقعية لم تقصر همها على تفسير العدول عن الأصل فقط ، وإنما تحطت معارضة الأصول إلى معارضة القواعد إذا ترتب على تطبيق إحدى هذه القواعد مخالفة أصل من أصول الصنعة أو سنة من سنن الاستعمال وإليك الأمثلة :

١ - القاعدة الأصلية أن يكون لآخر الكلمة ما يستحقه من علامة إعراب

لا يمكن استصحابه لما فيه من ثقل مرجعه إلى أن الكسرة والواو ضدان لا يتجاوران ومن هنا جاءت القاعدة لتفسر العدول عن الأصل أو لتصبطه ، يُقال : إذا وقعت ( لا حظ لفظ «وقعت» وعلاقته الاشتقاقية بلعظ «موقعية» ) الواو ساكنة بعد كسرة قلبت الواو ياء .

٢ - أصل كلمة «كساء» هو «كساو» بدليل قولك «كسوت ، » و«كسوة» وأصل كلمة «بساء» هو «بساى» بدليل قولك «بنيت» وكذلك «بنية» والعدول عن الأصل الذي هو «كساو» و«بساى» إلى الفرع المستعمل «كساء» و«بساء» تحكمه قاعدة موقعية تقول . إذا وقعت ( قارن لفظ «موقعية» ) الواو أو الياء متطرفة إثر ألف زائدة قلبت همزة .

٣ - أصل الفعل «قال» هو «قول» ، وقد حدث العدول عن هذا الأصل بقاعدة تقول إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

٤ - أصل كلمة «ديبا» هو «دبوا» وأصل «عليا» هو «علوا» ، بدليل «ديوت» و«علوت» وقد جاء العدول عن الأصل فيهما بقاعدة تقول . إذا وقعت ( ! ) الواو لاما لصيغة «فعلى» وصما قلبت ياء .

٥ - أصل لفظ «إقامة» هو «لِقْوَام» وقد حدث العدول عن هذا الأصل بحسب قاعدتين بيدهما رتبة محوطة ولا بد لأولاهما أن تطبق قبل تطبيق الثانية تقول القاعدة الأولى .

بحسب موقعه أو حركته بناء ، ولكن ولكن الكلمة إذا وقعت آخر الجملة المطوقة الموقوف عليها وردت عليها قاعدة موقعية (أى ترتبط بموقع الوقف) وهى التى تعرف بقاعدة الوقف فانفظ الرجل من قولنا « جاء الرجل » يستحق علامة الرفع بحسب القاعدة العامة للإعراب ، ولكنه عند الوقف عليه يستحق السكون بقاعدة تكسر تلك القاعدة وكذلك « أمس » من قولك « جاء الرجل أمس » مبنى على الكسر بأصل وضعه ولكن يسكن عند الوقف .

وتجعل آخر الأمر مكسوراً لالتقاء الساكنين (إن كان الأمر صحيح الآخر) فتقول مثلاً . « اقرأ الدرس » بكسر لام الفعل . أما إذا كان آخره معتلاً فإن القاعدة الأصلية تبيّنه على حذف حرف العلة وتزوم عين الفعل حركة مناسبة تدل على نوع حرف العلة المحذوف نحو ألقى العصا، وأرع الأخواه وأرج الله . ومعنى هذا أن حذف حرف العلة قاعدة أصاية وأن نوع الحركة على عين الفعل قاعدة موقعية .

٤ - القاعدة الأصلية أن يدل « فعل » وما كان من قبيله أى افتعل واستعمل إلح) على الزمن الماضى ولكن هذا الفعل إذا وقع بعد الشرط وردت عليه قاعدة موقعية يدل بحسبها على الاستقبال . ويدل المضارع بحسب القاعدة الأصلية على الحال أو الاستقبال فإذا وقع بعد « لم » دل على نفى الوقوع فى الماضى ، وإذا وقع بعد « لن » دل على نفى الوقوع فى المستقبل ، وإذا وقع بعد « أن » لم يدل وقوع أو عدمه وإنما يتفرغ للدلالة على مطلق الحدث الذى هو معنى المصدر الصريح .

وليس يارم فى كل قاعدة موقعية أن تنسر عدولا عن أصل أو تخرق قاعدة أصلية أو فرعية فانقد يحدث أحيانا أن يتنوع مطهر العصر اللعوى ( أى المبني ) بحسب موقعه دون أن يكون أحد أنواع

٢ - القاعدة الأصلية أن يبنى الماضى عند عدم اتصال الصماثر به على المتح فإذا وقع موقعا تتصل به فيه واو الجماعة طرأت قاعدة موقعية تبيّنه على الضم ، وهذه القاعدة ترد على المضارع والأمر كذلك ، إذ تخرجها عن مطابقتها لقاعدة أصلية خاصة بكل مهما . وهكنا تقول ضربوا ، لم يضربوا اضربوا والأمر شبيه بذلك بالنسبة للياء فى تضربين ، واضربى وتعود القاعدة الموقعية فى مثل هذه الحالات إلى ظاهرة « المناسبة » أى جعل حركة لام الكلمة مناسبة للضمير المتصل .

٣ - القاعدة الأصلية أن يبنى الأمر فى أبسط صورته على السكون فإذا وقع بعده لفظ يبدأ بالساكن ( ومن ثم يستحق همزة الوصل إذا بدئ به الكلام ) وردت عليه قاعدة موقعية تخرق قاعدة البناء على السكون

السلوك أصلاً ويكون غيره فرعاً ، وإليك الأمثلة :

١- إذا وقع لفظ الجلالة بعد فتح أو ضم جاءت لامه مفخمة ، أما إذا وقع بعد كسرة أو بعد الياء فإن هذه اللام ترقق تقول وايم الله ، والله ، لكن بالله ، عبدي الله . وليس يدعى لأى من التفخيم والترقيق أنه أصل وأن الآخر فرع له .

٢- إذا وقع ضمير الغيبة المتصل بعد فتح أو ضم ضمت هاؤه ، وإذا وقع بعد الكسرة أو الياء كسرت هاؤه ، فتقول لهم كتابهم وله كتابه ، ولهما كتابهما ، ولكن أشار إليه في كتابه ، وإليهما في كتابهما ، وإليهم في كتابهم وليس يدعى لأى من حركتى الهاء أنها أصل وأن الثانية فرع لها

٣- إذا وقع ضمير المفرد العائث المتصل بين حركتين أشبعت حركته سواء أكان مضموماً أم مكسوراً أما إذا سبقه أو لحقه سكون فإن الإشباع يمتنع هذا في الكلام المرسل ، أما في الشعر فإن هذه الظاهرة تنصع للورن تقول في الكلام : ضربه بالعصا ( بالإشباع ) بعد أن ضاق به ذرعاً ( بالإشباع ) ، ولكن لم يضره ( دون إشباع ) وإن سخر به اليوم ( دون إشباع أيضاً ) وليس أحد الأمرين أصلاً ولا الآخر فرعاً .

وهكذا نرى القاعدة الموقعية هنا بموقعها الذى أعدت له فهى ليست أصابية لعدم عمومها ، وليست فرعية لعدم اتصافها بأمن اللبس ولا بمراعاة أصول الصناعة ، بل لأنها على العكس من ذلك : إما تفسير للعدول عن هذه الأصول وإما كسر القاعدة أصابية أو فرعية وإكثافها فى كل الأحوال انتصاراً للذوق الاستعمالى على الاستصحاب والاطراد ، وما يصاحبهما من قيود على طلب الخفة .

\* \* \*

عرضنا حتى الآن لثلاث درجات من القواعد هى : القاعدة الأصلية ، والقاعدة الفرعية ، والقاعدة الموقعية ، ووضح أن أعلاها درجه هى الأصابية وأدناها الموقعية ويرتبط العلو والتوسط والدنو هنا باقناع مجال تطبيق القاعدة وعدمه فتعريف المبتدأ مثلاً هو أساس التركيب العربى للجماة الاسمية ، وأما تكثيره فاستثناء مشروط بفيد الإفادة ، وهو أمر يتحقق بأمن اللبس والحفاظة على أصول الصناعة فإذا تحقق شرط الإفادة أمكن الابتداء بالمكرة مهما كان الموقع وأما تفخيم لفظ الجلالة فقاعده ترتبط بموقع خاص تأتى فيه اللام بعد فتح أو ضم ، والقاعدة المذكورة لا تتعدى هذا الموقع أبداً ، وإذا كانت الإفادة هى المبرر للقاعدة الفرعية فإن مبرر القاعدة الموقعية فى جملة الحالات هو طلب الخفة .

عند هذه النقطة نصل إلى درجة من الصواب تأبأها القاعدة وترتضيها السنة

( أ ) القاعدة تطرد وهذا الاستعمال  
اختيار أسلوبى لك أن تأخذه أو تدعه .

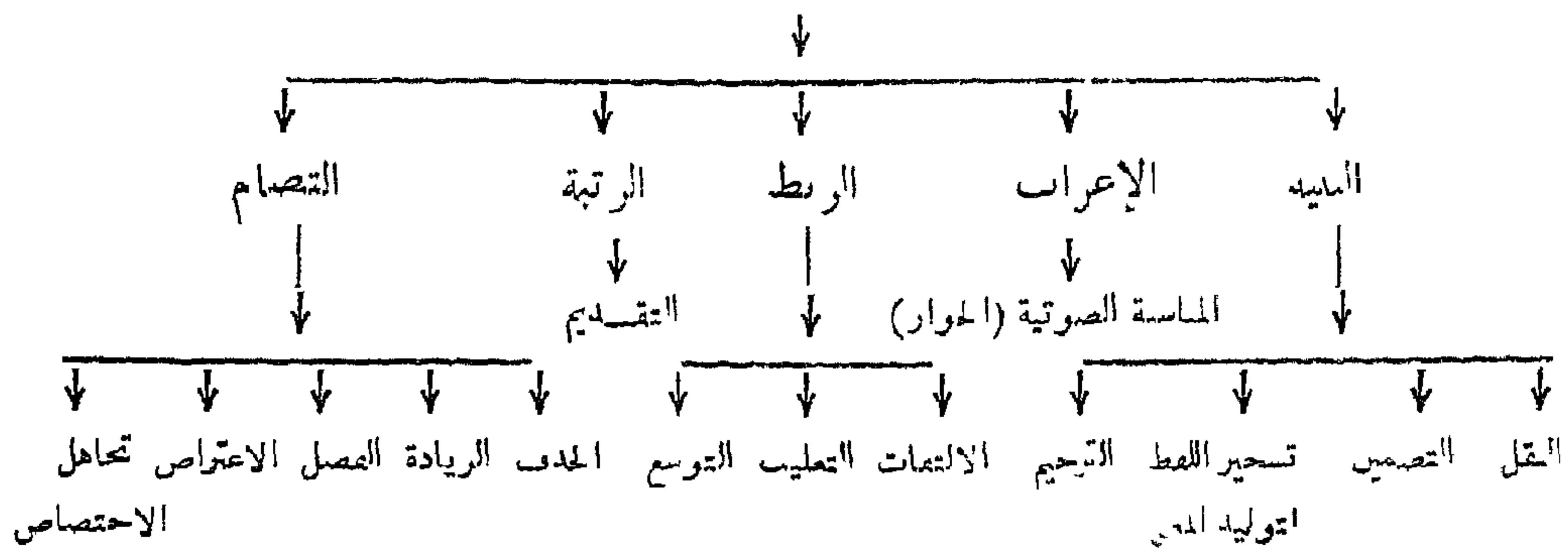
( ب ) القاعدة مرهونة بموقع خاص  
بحلاف الاستعمال العدولى .

ينحىل إلى أنى أطلت الكلام فى تنظير  
الاستعمال العدولى قبل أن أقول ما هو ، فليس  
يعنى عن ترحة والاستشهاد له أن بوضح  
الفرق بينه وبين القاعدة الموقعية .<sup>٢٠</sup>  
ولذلك يحسن أن أبدأ فى سرد الطواهر  
العدولية واحدة بعد الأخرى قدر ما يسمح  
الحية المخصص لما فى هذا البحث .

إن الدخول المناسب إلى مسرح الاستعمال  
العدولى إنما هو من مدخل القرائن النحوية  
اللفظية ويمكن باختصار أن سوق بيانا  
تخطيطيا لهذه القرائن وأنواع العدول  
التي تعرض لكل منها على النحو التالى

المتبعة أى أن معيار الصواب هما ليس  
نحويا وإنما هو عرفى وهذا الصواب العرفى  
غير النحوى يمثل عدولا عن أصل الوضع  
أو أصل القاعدة ، ومن هنا يحلولى أن أسميه  
« الاستعمال العدولى » ومع أن الاستعمال  
العدولى يسعى أن يعد خطأ بمعايير القواعد  
النحوية . لم يجد أحداً من النحاة قدمائهم  
ومحدثيهم يصمه بوصمة الخطأ ، وربما  
كان ذلك لتبوعه فى كلام أصحاب السابقة  
بل لانتشاره فى أسلوب القرآن والحديث  
وربما قال قائل . ما بالك تترد الاستعمال  
العدولى بمعالج خاص مادام فى جوهره  
عدولا عن الأصل ( أصل الوضع أو أصل  
القاعدة ) . أليست القاعدة الموقعية عدولا  
عن الأصل كذلك ؟ ولماذا أفردت كل  
مهما بمعالج خاص ؟ الجواب أن الفرق  
بينهما من وجهين

#### طرق العدول عن القرائن



وستتناول كلا من ذلك على حدة .

١ -- النية

لنية الكلمة أو عطف الجملة صور متعددة للحروج بها من أصل استعمالها وقد اعترف بهذه الصور وإن اختلفت وجهة نظرهم إليها وصياغة المصطلحات لها ولعل أولى هذه الصور بالذكر ما يلي

( ١ ) النقل

اعترف العلماء بالنقل وسموه بهذا الاسم في باب العلم والتمييز ، فالعلم قد يكون مقولا عن الفعل كيزيد ، أو الوصفية كحالد ، أو المصدرية كفضل . أو عن الدلالة على مسمى آخر كبدر ، أو عن تركيب لاسم كجاء الحق . والتمييز قد يكون مقولا عن المعامل نحو اشتعل الرأس شيبا وحسنت مستقرا ومقاما . وقد يكون مقولا عن المفعول نحو أظمت شعوره حماسا وكذلك اعترف البلاغيون في تعريفهم للمحار أنه نقل الكلمة من معناها الأصلي إلى معنى آخر ينسب إليها بعلاقة وقريبة

ولكن طاهره النقل سميت بأسماء أخرى في أماكن أخرى غير باب العلم والتمييز والمخبار إذ إنها سميت « النية » في باب المفعول المطلق . وقد يموت عنه ما عاينه دل

كجد كل الجند وافر ح الخلد وسميت النية أيضا في باب النائم عن المعامل . وكذلك في القول بأن حروف الحر ينوب بعضها عن بعض . أي ينقل بعضها إلى استعمال بعض

أما نقل الأسماء إلى استعمال الضروف فقد أطلقوا عليه اسم « التصرف » فانظرف المتصرف « ما يرى ظرفا وعر طرف » أو بعبارة أخرى . ما ليس ظرفا بحسب الأصل وإنما نقل إلى الضرفيه واستعمل استعمال الضروف

ولقد سميت طاهرة النقل « إغناء » في مواضع أخرى . فلقد يقع الوصف مبتدأ فيعني فاعله عن الخبر نحو أقائم زيد ، وقد يعي الحال عن الخبر في نحو أكثر ما يعجبني زيد حظيا . ومثل ذلك إغناء أن وما دخلت عليه عن مفعولي طن وسدادها مسددها . ومنه في باب النداء ما رآه الفراء من أن « يا » صممت معنى « أدعو » فعمات عملها وسدت مسددها أي أعنت عنها وفي كل مسدده الحالات عدل بالكلمة عن أصلها ونقلت إلى استعمال آخر

وقد ينقل عطف الجملة الخبرية إلى الدعاء نحو « بارك الله فيك » ، أو إلى التنزيه نحو « تبارك الله » وقد ينقل النبي إلى الدعاء نحو « لا فصح فوك » ، وإلى الإنكار نحو « ما هدايا ! » . وإلى التقرير نحو « ألسب بربكم » . وفي كل هذه الحالات ومثاتها ينقل العطف التركيبي من معناه الأصلي ( وهو الخبر في الحالة الأولى والنبي في الثانية ) إلى معاني أخرى طاميه أو إدهساحيه لم تكن له بحسب الأصل .

( ب ) التصميم

وإذا كان النقل عدولا عن أصل المعنى الوطني فإن التصميم عدول عن المعنى

معنى المصدرية واحتفظت بمعنى الظرفية  
 تم صممت معنى « إذا » ، ويكون التقدير «  
 « إلا إذا دمت قائماً عليه » على أن « قائماً »  
 حال وأن « دمت » بمعنى « استمرت »  
 وثبت . وانظر إلى قوله تعالى : « فتبسم  
 صاحكاً من قولها » ( النمل ١٩ ) تجد أن  
 صحتك من كذا يفيد معنى السحرية ( أى  
 سحر من كذا ) ، ولم يكن سلباً بضمحكه ساخرًا  
 من النماة وإنما كان متعجباً من قولها .  
 وبهذا يكون « صاحكاً » قد ضمن معنى  
 « متعجباً » .

ويحدث حيناً أن يصمم تركيب كامل  
 معنى تركيب كامل ( ليس من وجهة النظر  
 الوظيفية كما ذكرنا في الكلام عن الخبر  
 والنفي وإنما من وجهة النظر الأسلوبية )  
 من ذلك قوله تعالى : « يأبى الذين آمنوا  
 اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم  
 مسلمون » ( آل عمران ١٠٢ ) . فلو أخذنا  
 تركيب حمله النهي . « لا تموتن » على علاقته  
 لكان المعنى نهياً عن الموت إلا على الإسلام  
 ولكن الإنسان لا يهوى عن أمر لا حياة  
 له فيه ، فالله الذى قضى الموت لم يجعل  
 للإنسان فيه خياراً وإذا انتهت الحياة  
 لم يعد للنهى معنى .

ألقاه في الميم مكتوفا وقال له  
 إياك إياك أن تبطل بالماء

وإذاً لا بد أن يكون النهي ذا معنى آخر .  
 والمعنى المطلوب : « لا تصرطوا في الإسلام

الأسلوبى . فقد يجد المتكلم فائدة أسلوبية  
 « ما » كالتأكيد أو الابتكار أو التلخيص  
 والاختصار أو نحو ذلك في إحلال كلمة  
 محل أخرى ، وإعطائها معناها ، بحيث  
 تغنى عنها دون أن يشعر السامع بأن شيئاً  
 غريباً قد حدث ، انظر إلى قوله تعالى :  
 « فأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على  
 الهدى » ( فصات ١٧ ) وسرى أن الفعل  
 « استحبوا » لا يحمل في معناه المفرد معنى  
 التفضيل ، ولكن وجود حرف الجر « على »  
 نقله بالتصميم إلى هذا المعنى ، ففهم منه  
 معنى « فضلوا » . ثم انظر إلى قوله تعالى .  
 « وقال الرسول يارب إن قومي اتخذوا  
 هذا القرآن مهجوراً » ( المرقا ٣٠ ) ،  
 والمعروف أن « اتخذ » إذ تنصب مفعولين  
 يعبر الثانى منهما عن معنى الانتفاع ، إذ  
 تقول . اتخذت فلانا صديقاً ، أى إنتمعت  
 بصداقته ، واتخذت فلانا خادماً أى انتفعت  
 بخدمته ، ليس هذا المعنى مناسباً لكلمة  
 « مهجوراً » ، مما يفهم منه أن « اتخذوا »  
 قد ضمن معنى مطلق التحويل الذى يعبر  
 عنه بالمعل « جعلوا » أو « صيروا » .  
 وانظر إلى قوله : « ومنهم من إن تأمنه  
 بديار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه  
 قائماً » ( آل عمران ٧٥ ) وستعلم أن الفعل  
 « ما دام » من أخوات « كان » وأنه وهو  
 ناقص لا يصاح للوقوع بعد أداة الاستثناء  
 « إلا » وإذا لم يصاح ذلك فلا بد أن تكون  
 « دام » غير ناقصة وأن تكون « ما » فقدت



حتى تموتوا » ، وهذا التضمين شبيه بما  
يقول به تشومسكي من مفهوم « البنية  
العميقة » DEEP STRUCTURE

(ج) تسخير اللفظ لتوليد المعنى :

وهذه أيضاً صورة من صور العدول  
عن أصل استعمال بنية اللفظ إلى مسالك  
أسلوبية تصبح البنية معها صالحة للإيجاء  
بمعنى لم يكن لها من قبل . وهذه الحيلة  
الأسلوبية كانت وما تزال مسرحاً من  
مسارح تفوق البلاغ . ويأتي هذا التسخير  
بواسطة أمور منها جرس اللفظ ، أو  
علاقاته الذهبية أو العاطفية ، أو انعكاسات  
استعماله عليه ، أو علاقاته الفنية الخ .  
فأما الجرس فقد رصد البلاغيون مبدأ  
حكايه الصوت للمعنى أخذنا عن المصطلح  
اليوناني onomatopoea

كما قسم النقاد الكلمات إلى شعريه وغير  
شعريه ، وتكلم فقهاء اللغة عن الكلمات  
المصيحة والحوشية . ودعا الشعراء الرمزيون  
المحدثون إلى الاعتماد على إيجاءات الجرس  
على حساب المعاني المعجمية للكلمات .

وأما تسخير اللفظ في إثارة معان عقلية  
فأشهر ما يدل اللفظ عليه من ذلك لآرم  
المعنى كما يتضح في الكناية والتورية والمجاز  
المرسل ففي الكناية والتورية معنى قريب  
بحسب الأصل وآخر بعيد بحسب الآروم  
العقلية أما في المجرى المرسل فالرمز المعنى

قد يكون غاية ( السبب والمسبب ) أو كمية  
( الكل والبعض ) أو مكاناً ( الحاليه والمحلية )  
أو زماناً ( ماكان وما يكون ) . ومن المعاني  
العقائدية المعنى التصميني ، وهي وإن دنا كثيراً  
من فكرة الكمية لا يعد منها لأنه أوسع  
تطبيقاً إذ يشمل أحياناً ما يسمى حلف  
المضاد في نحو : « حرمت عايكم أمهاتكم »  
أي قرب خاص منهن .

ويمكن أن نعد من تسخير اللفظ لنقل  
شحنة انفعالية من المعنى لم تكن له بأصل  
الوصف أن نورد اللفظ في المقام المناسب  
وفي مجرى السياق الملائم . فكلمة الشرف  
بحكم معناها الأصلي لا تثير انفعالا وإنما  
تثير فكرة التضاد مع الضعفة . ولكن المتنبي  
حين ساط الأذى على الشرف في قوله :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى

حتى يراق على جوانبه الدم

وجعل الدم عقاباً على السيل من الشرف  
جعل البيت الشعري يحمل حملاً عاطفياً  
عظيماً . وكأما « مثل » بمعنى « شبيه »  
من الأسماء المهمة التي لا ينسب إليها  
معنى معين إلا بعد الإضافة ، وما كان لها  
أن تثير عاطفه أو تبعث انفعالا . ولكن  
أبا فراس حين قال :

نعم أنا مشتاق وعندى لوعة

ولكن مثلي لا يلداع له سر

وضع الكلمة موضعاً جعلها تحمل من الاستعلاء ما لا قبل لها به في سياق عادي ذلك أنه جعل « مثل » في موقع ضمير المتكلم ( أي والكنى ) ولولا ما ذكرناه من ضرورة إضافتها ما حاءت معها ياء المتكلم ، تعبيراً عن فحش هذا محاكاة للعبارة القرآنية . « ليس كمثل شيء » تم انظر إلى ما نقلته كلمة الأم في الحديث الشريف بواسطة تكرارها ، إذ حاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال من أحق الناس لحسن صحابتي ، قال أمك ، قال تم من ، قال . أمك ، قال تم من ، قال أمك ، قال : أمك ومثاه التوكيد اللفظي في قول الشاعر

أحاك أحاك إن من لا أخاله

كساع إلى الهيجا بغير سلاح  
أما انعكاس استعمال اللفظ عليه فيسطيع أن يصرف له مثلاً عبارته . « أنا عربي » طالت هذه العبارة خلال التاريخ ، وستظل إن شاء الله تثير في نفس العربي الاعتزاز بها لما وراءها من تاريخ رائع وتراث عتيق . ولكن هذه الكلمة فيما بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٧٣ فقدت الإحياء لهذا الاعتزاز وكان بعض العرب يهزولون منها إذا سئلوا عن هويتهم خارج بلادهم فلما وقعت

حرب العاشر من رمضان أصاب العرب ما أصاب نبي أنف الناقة الذين حججوا من لقهم بين القمائل حتى قال فيهم الشاعر قوم هم الأنف والأذنان غيرهمو ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا وقد يعكس على اللفظ دفاعه مدلوله أو محشه أو قذارته فيصبح مخطورا الذكر Taboo كالكلمات التي تدل على الخمن أو قصاء الحاحاب الطبيعية ونحوها لاحظ قوله تعالى « فلما تعشاها » . « أولامستم النساء » . « فأتوا حرتكم أي شتمتم » « أو حاء أحد منكم من العائط » فهي كل ذلك أروار عن كلمات أخرى تدل مباشرة على هذه المعاني

وأما العلاقات الغيبة التي تعين على استعمال بنية اللفظ لتوليد المعنى الجديد فأتت بها علاقة المتشابهة التي نشأ عنها الحجاز اللغوي بأنواعه ولا بد أن يشير إلى أن التعبير عن هذه العلاقة مرجعه إلى اختيار المتكلم لا إلى نظام اللغة لأن أوجه التشبه قد تعدد للشئ الواحد إزاء غيره من الأشياء التي تشبهه وكل متكلم يختار من هذه الأوجه ما يروق له ومن الأشياء المتشابهة لموضوعه ما يروق له أيضاً

و حسننا أن نضرب لذلك مثلا قوله تعالى :  
« والصبح إذا تنمس » ، فهذه الآية  
اختارت من كل خصائص وقت الصبح  
نسبته الرطب الذي يصادف راحته في الشمس  
تبعث فيها النشاط والحيوة ولأن النشاط  
والحيوة حياة آثرت الآية أن تنسب الحياه  
نسبة فنية إلى الصبح فجعلته يتنمس  
وهكذا أصبح تسخير لفظ « التنمس »  
لتوليد معنى جديد عاينه هاهنا وسيلتها  
العلاقات الفنية للكلمة

وهناك علاقات فنية أخرى غير المشابهة  
نلاحظها في استعمال السمية اللغوية لتوليد  
آثار دوقية معينة لدى السامع أو القارئ  
بواسطة ما يفهم عند استعمال النية من  
تعميم ، أو إبهام ، أو تأكيد ، أو مفهوم  
مخالفة بعينه . إلخ . وأشهر وسائل ذلك التجريد  
من أداة التعريف ، أو إلحاقها بالاسم ،  
وإلحاقها بالوصف ، أو استعمال الموصولات  
الحرفية المختلفة ، أو الصمير ، أو الموصول  
الاسمي وغير ذلك ، والمعروف أن للمتكلم  
مدوحة عن استعمال أى صورته من صور  
النية المذكورة ، واختيار واحدة منها  
تقع في نطاق الأسلوب لا القاعدة .

فن الوسائل لتوليد المعنى الفني من  
اللفظ تجريد اللفظ من أداة التعريف ليؤول  
إلى التذكير المؤدى إلى التعميم حيا وإلى

الإبهام حينما آخر . انظر مثلا إلى قوله تعالى .  
« وجوه يومئذ مسفرة » ( عبس ٣٨ )  
وفي هذا عدول عن عبارة « وجوه المتقين »  
وقوله جل شأنه . « من قبل أن نطمس  
وجوها فبردها على أدبارها » ( النساء  
٤٧ ) عدولا عن « وجوهكم » ، وقوله .  
سبحانه . « علمت نفس ما أحضرت »  
( الانفطار ٥ ) عدولا عن « كل نفس » ،  
وقوله ، تبارك اسمه « ولا تتحنوا  
أيمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها »  
( السجدة ٩٤ ) عدولا عن « قدمكم » أو  
أقدامكم » ، وأما قوله تعالى . « وتعيها  
أذن واعية » ( الحاقة ١٢ ) فهي شبيهة  
بقوله : « علمت نفس ما أحضرت »  
التي سبق إيرادها لأن كليهما للتعميم  
والمعنى المعدول عنه وتعيها كل أذن  
واعية . وثق قوله تعالى . « أم على فلوب  
أغفالها » ( محمد ٢٤ ) المقصود المعدول عنه  
« قلوبهم » وقد يعمل التذكير حينما على  
إفصاح الخيال لخيال السامع أن يسبح في  
عباب الوهم المعنى ، فيصيف إلى الصورة  
العمية الأدبية لهاويل من عنده . ربما لم  
ترد على خاطر صاحب النص . نلمح  
ذلك في قول الشاعر .

ضربا كمو - ي تفرق جمعكم  
وطارت ألف مكموا وحام

وعادت على البيت الحرام عوابس  
وأنت على خوف عليك التأم

وإني لأغصى عن أمور كثيرة  
سترقى بها يوماً إليك السلام

وقوله .

ويوم كيوم البعث ما فيه حاكم  
وقوله ولا عاصم إلا قنا ودروع

وإني في الحرب العوان موكل  
بإقدام نفس لا أريد بقاءها

وربما تحقق توليد معنى الشمول بواسطة  
المقترن بأداة التعريف إذا أفادت الأداة  
استغراق الجنس . عندئذ يصبح المقترن  
بالأداة صالحاً لأن يضاف إليه لفظ « كل »  
كقول الشاعر :

وكم من فارس لا تزدرية  
إذا شخصت لموقفه العيون  
أى « كل العيون » أو « العيون كلها » ،  
وقوله :

أنا ابن التارك البكرى بشر  
عليه الطير؛ ترقبه وقوعا

أى « كل الطير » أو « الطير كلها »  
وقد يوصل بالتعريف إلى معنى يشبه القصر  
البلاغي ، كما في قول الشاعر :

وحقك أنت المنى والطلب  
وأنت المراد وأنت الأرب

أى الذى لمنى غيره ولا طاب سواه  
ولا مراد من دونه ولا أرب إلا هو .

وقد يوصل بالموصول ( اسمياً كان أم  
حرفياً ) إلى معنى الشرط . وآية ذلك  
ما عرفه في المحو من باب الإخبار بالذى  
والألّف واللام ، وما يتحتم في الخبر عندئذ  
من الاقتراء بالفاء في المواضع ذاتها  
التي يقترن حواب الشرط فيها بالفاء .

ومن ذلك قوله تعالى : « والذين كفروا  
فتعسأهم » ( محمد ٨ ) وقوله : « والرانية  
والزاني فاجلدوا » ( للنور ٢ ) وفي هذا  
دليل على أن الجملة الاسمية هنا تشررت  
معنى الشرط ، أى أن المعنى ( من كفروا  
فتعسأهم ) ، وكذلك ( من رنت ومن زنى فاحلدوا )  
وكذا يؤدي الموصول إلى التعميم أو التعظيم  
أو التحقير . فمن قصد التعميم بالموصول :

تعر ولا شيء على الأرض باقيا  
ولا ورر مما قضى الله واقيا

أى من أى قصاء فصاه الله ومن التعظيم  
الضاربون الكبش يبرق بيصه  
ضرباً يطيح له سان المفصل

من التحقير قوله تعالى : « والذي قال لوالديه أف لكما » ( الأحقاف ١٧ ) .

ومن استعمال النية استعمالاً عدولياً « الترخيم » في باب النداء ، وهو في معناه الأعم من قبيل الحذف سواء على لغة من من ينتظر أم على لغة لا ينتظر . وقد عني النحاة : شرح هذه الظاهرة بما يعرض <sup>لها</sup> للمنى أكثر عن عنايتهم مما يعرض للمعنى . والذي يبدو لي أن الغاية من الترخيم هي التمايح أو التذليل فهو شبيه باختصارنا نطق أسماء أبنائنا في الوقت الحاضر وهذا هو المعنى المولد .

## ٢ - الإعراب :

يتمثل العدول الأساوي الفني عن الإعراب في صورة مناسبة صوتية بين الكلمتين المتجاورتين ، تستحق كل منهما إعراباً يختلف عن إعراب الأخرى ولكن صاحب النص يجعل حركة آخرهما واحدة ، إذ يحتفل بالجرس أكثر من احتفاله بالقاعده والنحاة يسمون ذلك « إعراب الحوار » إلا إذا تمكنوا من تأويله إلى قياس آخر متكافئ في أغاب الأحيان . قالت العرب : « جحر صب خرب » بحر « خرب » ونسب النحاة ذلك إلى إعراب الحوار ، وقال ابن جنى إن هذا من قبيل النعت السببي الذي حذف منه فاعل الصمه المشبهة « خرب » وقدره

« جحر صب خرب جحره » ، فأفرغ الشاهد من مضمونه النحوي بل ربما أفرغه أيضاً من مضمونه الدلالي أيضاً لكن ماذا عسى أن تبلغ رغبته ابن جنى في التأويل في قراءة « عاليهم ثياب سندس خضر » ( الدهر ٢١ ) بحر « خضر » لحوارها للسندس . وكيف يوول قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً في عراني وبله  
كبير أناس في يجاد مزمل

بحر « مزمل » بسبب مجاورة الجاد . لكن هذه المناسبة لا تأتي مع البحر في جميع الحالات بل قد تتعدى ذلك إلى النصب أيضاً بدليل : « إن هذان لساحران » ( طه ٦٢ ) ، وقول الشاعر :

إن أباهما وأبا أباهما

قد بلغا في الحمد غايتها

ولعل تجاور القوافي هو الذي جعل المرزوق يفضل جرس القافية على اطراد القاعدة في قوله .

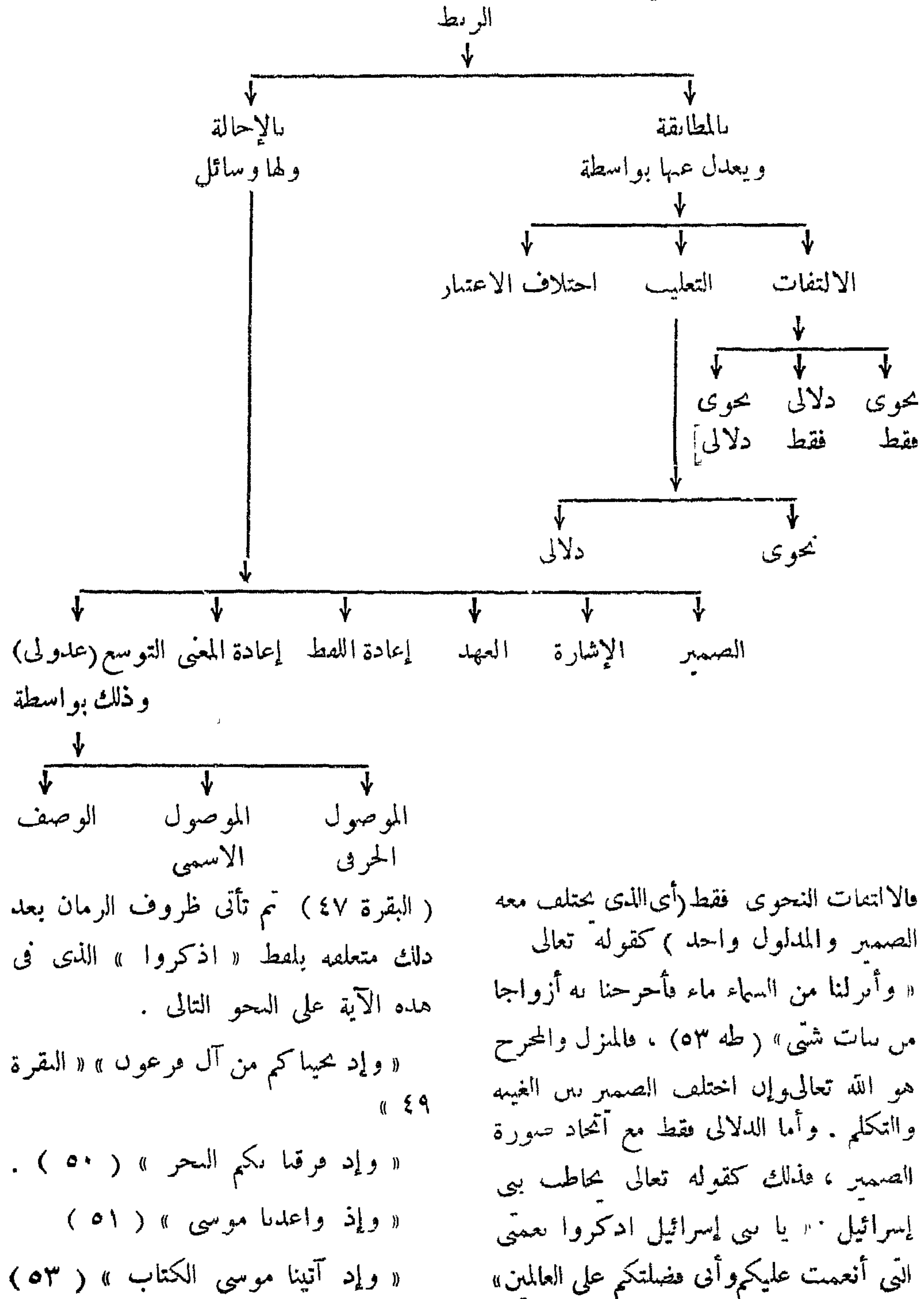
وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا - مسحتا أو مجلف

كل أولئك يعود إلى أصل واحد هو المناسبة الصوتية التي تعد إجراء عدولياً فنيا عن قرينة الإعراب .

\* \* \*

الربط . الربط . الربط  
 الربط نوعان . ربط بالمطابقة ، وربط  
 بالإحالة ولكل من الموعين طرق للعدول  
 المعنى عن الأصل النحوي ويمكن إيضاح ذلك مما يلي



- « وإد قال موسى لقومه » ( ٥٤ )  
 « وإد فأم يا موسى » ( ٥٥ )  
 « وإد ولما ادخلوا » ( ٥٨ )  
 « وإد استسقى موسى » ( ٦٠ )  
 « وإد فأم يا موسى لن نصبر » ( ٦١ )  
 « وإد أحدا ميثاقكم » ( ٦٣ )  
 « وإد قال موسى لقومه » ( ٦٧ )

تم يلتفت النص دلاليا لاحتويا ( بسبب اتحاد صورته الصمير ) فيقول للنبي والمؤمنين « اهتطمعون أن يؤموا لكم » (القره ٧٥) وأما الالتفات الذي يتحقق له الخطاب المحوى والدلالي، وهو قوله تعالى « فإن لم تعملوا ولن تعملوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجاره أعدت للكافرين وسر الذين آمنوا » ( القره ٢٤ - ٢٥ ) فالصمير في « تعملوا » الناس الذين ناداهم في الآية ( ٢١ ) ، والصمير في « بشر » للنبي صلى الله عليه وسلم ، فاختلف الصمير والمدلول معا

والتعاب أيضا قد يكون نحويا وقد يكون دلاليا وقد احتمعا في قوله تعالى « وقضى رداك ألا تعدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ، إما ينل عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تمهرهما » ، « الإسراء ٢٣ » فالتعب دلالي في لفظ ( الوالدين ) لأن الأب لا يلد كما تلد الأم . وهو نحوي في « أحدهما أو كلاهما » لأن

الذي ياسب الاثنتين هو إحداهما أو كلاهما . ولكن الآية علمت المدكر على المؤنث وقد علمت في أولها المؤنث على المدكر وأما اختلاف الاعتبار فيتضح في قول النحاة واللغويين « قالت العرب » ، أو « العرب تقول » ، ثم قولهم في مكان آخر « قال العرب » أو « العرب يقولون » . فاختلف اعتبار العرب بين الجماعة والجمع ذلك ما يعرض للمطابقه من عدول في أسلوبه عن الأصل . ويأتي بعد ذلك ما يعرض للربط بالإحالة . أي بالإشاره إلى مذكور حقه أن يسبق ما يحيل إليه

ولا شك أن الأصل في الإحالة أن تكون بتكرار ، اللفظ ، وكل ما عدا ذلك إما هو كناية عنه أو بديل منه وتكون الكناية صميرا أو إتمارة أو أداء تعريف للعهد أو إعادة للمعنى بلطف آخر الح ومع أن هذه الكنايات قد أشار إليها النحاة بحسب أن تشير إلى كل منها إشارة محملة مع شاهد نسوة لها أو شاهدين ، لصل من بعد ذلك إلى موضوع كلامها وهو مظهر العدول عن الربط بالإحالة وهو الذي أطلقنا عليه « التوسع » بأقسامه المختلفة

قلنا إنه يستعنى بالصمير عن إعادة اللفظ ولكن الإصهار تحف به الشروط التي إذا لم تتحقق فلا بد من العودة إلى الإظهار الذي هو الأصل . إيهما سرطان أولهما مطابقة اللفظ . وتانيهما مطابقة المدلول .

وإذا تخلف أحدهما لم يصح الإضمار .  
فقد يتحد اللفظ ويختلف المقصود ، نحو  
قوله تعالى : « قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك  
من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء » ( آل  
عمران ٢٦ ) فالملك الأول ملكوت الله  
والملك الثاني آتاه الله لمن شاء وأما الملك  
الثالث فقد نزعه من شخص آخر غير  
الذي رضى عنه فآتاه ملكا . وهذه الملاحظة  
صادقة أيضاً على تكرار لفظ « من تشاء »  
إذ المدلول مختلف في الحالة الأولى عنه  
في الثانية . وهكذا لا يتأتى الإضمار  
وقد يتحد القصد ويختلف اللفظ لغرض بياني ،  
وإذا لا يمكن الإضمار . وهذه قضية ستجرى  
مناقشتها بعد قليل عند الكلام عن التوسع .  
أما إذا اختلف اللفظ والقصد كلاهما ، فواضح  
أنه لا يدعو داع إلى الإضمار ويصبح الإضمار  
أمراً ياباه المعنى .

وقد يستغنى بالإشارة عن إعادة اللفظ  
كما في قوله : « ولباس التقوى ذلك خير  
( الأعراف ٢٦ ) ( واللباس هنا مصدر  
لابس يلبس ) ، وقد يستغنى عن إعادته  
باستبدال ( ال ) بالإضافة نحو « وأما من  
حاف مقام ربه وسعى النفس عن الهوى  
فان الجنة هي المأوى » ( البارعات ٤٠ )  
أى مأواه وأما الربط بإعادة المعنى دون  
اللفظ فيشهد له قوله تعالى : « دعواهم  
فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام  
( يونس ١٠ ) .

يصل الآن إلى التوسع ، وهو شائع  
في الأسلوب القرآني ، قليل في غيره .  
من ذلك الربط بأل الموصولة ( وهي غير  
أل العهدية التي سبق ذكرها ) ، وذلك  
كما في قوله تعالى : « قد نعلم إنه ليحزنك  
الذي يقولون ، فاهم لا يكذبونك ولكن  
الظالمين بآيات الله يحجدون » ( الأنعام  
٣٣ ) أى ولكنهم ، وكذلك . « وقال  
الذين كفروا أرسلهم ليمخرجكم من أرضنا  
أو لتعودن في ملتنا فأوحى إليهم ربهم  
لنهلكن الظالمين » ( إبراهيم ١٣ ) ، ومثله  
« يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ  
للمجرمين » ( المرقا ٢٢ ) وكذلك  
« وأمطرنا عليهم مطراً فساء مطر المنذرين »  
( الشعراء ١٧٣ ) أى مطرهم .

ومن ذلك أيضا الربط بالوصول الاسمى  
وهو من وما والذى الحج ، فمن ذلك قوله  
« قال إن ههنا لوطا قالوا نحن أعلم  
بمن فيها » ( العنكبوت ٣٢ ) أى به ،  
وكذلك « إن الدين آموا و عملوا الصالحات  
إننا لا نصيب أحر من أحسن عملا » ( الكهف  
٣٠ ) أى أحرهم . ومثله . « ومن يشاقق  
الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع  
غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى » ( النساء  
١١٥ ) أى نوله شقاؤه وكذلك . « وضرب  
الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها  
ررقتها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله  
فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما



كانوا يصنعون » (النحل ١١٢) أى بكفرهم وهذه الأخيرة تحتمل المصدرية أيضاً . ومن الربط بالموصول الاسمي « ولو نزلنا عليك كتابا فى قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبین » ( الأنعام ٧ ) أى لقالوا ، وكذلك . « ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار يتعارفون بينهم قد خسر الدين كذبوا بلىقاء الله وما كانوا مهتدين » ( يونس ٤٥ ) أى قد خسروا وكذلك . « ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون » ( الأنعام ٢٢ ) أى ثم نقول لهم ومن الاستعمال العدولى فى الربط مما يقع فى نطاق التوسع فيه أن يتم الربط بالوصف كما فى قوله تعالى : « الذين آمنوا يقاتلون فى سبيل الله والدين كسروا يقاتلون فى سبيل الطاغوت ، فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً » أى فقاتلوهم وكذلك . « وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعموا فى دياركم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون » ( التوبة ١٢ ) أى فقاتلوهم ، وأيضاً : « قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم ويصركم عليهم ويشف صدور أقوم مؤمنين » ( التوبة ١٤ ) أى ويشف قلوبكم .

\* \* \*

#### ٤ - الرتبة

فى النحو العربى نوعان من الرتبة ، أحدهما الرتبة المحوطة وتأتيها الرتبة غير المحوطة

وأما المحفوظة فلا يتناولها الاستعمال العدولى إذ لا سبيل إلى قبول تشويشها واحتسابه بين صور الاختيار الأسلوبى . فاذا ورد ما يظهر معه تشويش الرتبة المحفوظة فإن ذلك يعد من قبيل الترخيص ( وسيأتى بيانها ) وليس من قبيل الأسلوب العدولى . ولهذا النوع من تشويش الرتبة المحفوظة شواهد من القرآن الشعر ، كقوله تعالى « ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه » ( هود ٣٨ ) أى سخروا منه وهو يصنع الفلك . وكذلك قوله تعالى « وهى تجرى بهم فى موج كالجبال ونادى نوح ابنه » ( هود ٤٢ ) أى ونادى نوح ابنه وهى تجرى بهم . ومنه قول الشاعر :

ألا يا نخلة فى ذات عرق

عليك ورحمة الله السلام

أى عليك السلام ورحمة الله . فكل ذلك من قبيل الترخيص عند أمن اللبس ، أى التصرف فى القاعدة عند التأكد من وضوح المعنى . وما دام تشويش الرتبة المحفوظة لا يعد أسلوباً واختياراً فلا دخل للدراسات البلاغية ولا الأسلوبية به ، لأنه ترخيص كما سبق والرخصة مرهونه بمحاطها لا تتعداه ولا يقاس عليها .

أما الرتبة غير المحفوظة فهى التى تسمح بالاختيار الأسلوبى تقدماً وتأخيراً ، وكل جهود البلاغيين فى هداً المجال محصورة فى نطاق الرتبة غير المحوطة . وليس كون الرتبة غير محفوظة أنه لا رتبة ، كما أنه ليس معناه

عدم حفظها إذا طرأ عليها ما يدعو إلى حفظها  
 والمقدّم يجب تقديم المبتدأ أحياناً، وتتحوّل  
 رتبته غير المحفوظة إلى وجوب الحفظ وذلك  
 أن يكون المبتدأ متلاماً له الصدارة، أو أن  
 يكون الخبر محصوراً بالح. وفي أحيان أخرى  
 يعرض ما يوجب تقديم الخبر وحتى حين  
 يجب تقديمه لاند من الضرر إليه مع حسانه  
 مقدماً من تأخير « وأن أصابه أن يتأخر  
 ومعنى ذلك أن القول بحرية الرتبة أمر نسي  
 يصادق عند عدم العارض فإذا لم يعرض  
 موجب لحفظها أو ما نع منه. وحال في نطاق  
 الاختيار الأسلوبى فيقدم المتكلم أى  
 العنصرين أبلغ أثراً عند التقديم وأكماً في تلبيع  
 ظلال المعنى المطلوب تلبيعه والتقديم  
 والتأخير إما أن يكون مرتبطاً بعادة تركيبية  
 خاصة تمكّنت من المتكلم، وإما أن يكون  
 اختياراً متعمداً لإحدى طريقتين صحيحتين  
 من حيث النحو، متفاوتتين من حيث الإحصاء  
 ممكنون المعنى وإذا كان التقديم عادة كان  
 مجال دراسته كل ما أشأه الأديب. وإن كان  
 اختياراً كان مجال دراسته الموضوع الذى وقع  
 فيه الاختيار الأسلوبى المعين

#### ٥ - التصام

الحماه العربيه نمط ترابط فيه الكلمات  
 بعضها مع بعض نساب وأصول معينه منها  
 ( أ ) الذكر فالأصل في كل كلمه في  
 الجملة أن تكون مذكورة بحيث يعد استتارها  
 أو حذفها على غير الأصل

( ١ ) هذه عبارته وليست الآلة الكريمة التي نقول

\* صحر عليهم السقف من فوههم \*

( ب ) الرصل . فالأصل في الكلمتين  
 المترابطتين في داخل الجملة أن تتحاورا  
 بلا فاصل، والفصل بينهما على خلاف الأصل  
 ( ح ) الوظيفه . والمقصود أن كل كلمه  
 في الجملة يباط بها أداء وظيفه سياقيه خاصه  
 فإذا وجد في الجملة مالاتناط به وظيفه نحويه  
 يعينها فذلك على خلاف الأصل أيضا

( د ) الكمامه فالأصل في كل كلمه  
 سيقت لبيان معنى ما أن تكبرن كافيه لأداء  
 هذا المعنى

( هـ ) الاختصاص وهو رابطة سياقيه  
 تربط بين الكامة وما تدخل عليه سواء  
 أكانت الكامة تركيبيه كالحروف والأدواب  
 والنضائر الخ، أو معجمية كالكلمات المفرده  
 فهذه الكلمات المبردة تفتطمها حقول معجميه  
 تجعل بعضها صالحاً للورود مع بعض الكلمات  
 الأخرى دون بعض. انصر مثلاً عبارته ( هجر  
 عليهم السقف من تحتم ) (١).

هذا هو الأصل ولو التزم الاستعمال به  
 لصح أن سمي « الاستعمال الأصولى » ولكن  
 القرائن بأنواعها قد تعي بين حين وآخر عن  
 استصحاب هذا الأصل، فيجعل الحذف  
 بديلاً للذكر، ويجعل العصل أو الاعتراض  
 بديلاً للوصل، ويجعل الريادة بديلاً للوطيئه  
 ويجعل تجاهل الاختصاص بديلاً من مراعاته  
 وسبحاؤل وما يلي أن يعرض باختصار للحذف  
 تم الريادة تم العصل، تم الاعتراض تم تجاهل  
 الاختصاص

## (أ) الحذف :

الحذف عدول عن الذكر ، وتشرطه أن يقوم دليل على المحذوف ، أو بعبارة أخرى أن يتم الحذف مع وجود العريضة الدالة على المعنى وقد يقسمون الحذف إلى نحو تقصى بتقدير المحذوف فيه أصول الصناعات ، وبياني يستقيم بتقديره المعنى ويعمهم بدون تقديره السياق . وكلا النوعين وارد عند التفكير في الأسلوب العدولي . ثم إن المحذوف قد يكون حرها ، أو كلمة ، أو شطر جملة ، أو جملة ، أو كلاما متصلا طويلا لا يستقيم المعنى إلا بتقديره وسأأتى لكل نوع من هذا بشاهد أو أكثر . مع المحافظة على عدم الإطالة

من حذف الحرف ما يجده في قوله تعالى « ولا على الدين إذا ما أتوك لتحماتهم فإنت لا أجد ما أحملكم عايه تولوا واعينهم تميص من الدمع حزبا ألا نخذوا ما ينمقون » ( التوبة ٩٢ ) فهناك حرف عطف محذوف هو القاء ، إما إن يعطف « قلت » على « أتوك » ويكون الجواب « تولوا » . وإما إن يعطف « تولوا » على « قات » فيكون الجواب « قلت » ولا مناص من تقدير القاء إذ تقصى به أصول الصناعات

ومن حذف الكلمة ما في قوله تعالى « وحملناه على ذات ألواح ودسر » ( القمر ١٣ ) ، وسوغ الحذف أن انصفة خاصة بالمحذوف ، إذ لا يوصف بهذه الصفة إلا السمية ، أصف إلى ذلك دلاله « وحملناه »

« تجرى بأعيننا » ، وعود الضمير إلى نوح ،

وقصته مذكورة قبل هذا الشاهد

وأما حذف شطر الجملة منه ما في قوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون وما تأتتهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين » ( يس ٤٥ - ٤٦ ) والمحذوف جواب « إذا » وتقديره « أعرضوا » ودليله قوله « إلا كانوا عنها معرضين » .

وأما حذف كلام طويل يقتضيه المقام فنحده في قوله تعالى : « ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما أمره لیسجن وليكونا من الصاغرين قال رب السجن أحب إلى مما يدعوني إليه » ( يوسف ٣٢ - ٣٣ ) أى وطل على استعصامه ولم يفعل ما أمرته به فمندوا أمرها فيه وأرسلوه إلى السجن فلم يرجعه ذلك عن الاستعصام ، قال رب السجن أحب إلح . وهذا النوع الأخير من الحذف يكثر في القصص القرآني فيقع من القصة موقع الحركة على المسرح من الحوار فتستعي القصة عن تمصياها كما يستغنى الحوار على المسرح عن تفاصيل حركات الممثلين ، وتقوم الفرائض في القصص القرآني مقام عين المشاهد في المسرح : هذه تعين على فهم معنى الحذف . ونلك تعين على مشاهدته الحركة المسرحية . <sup>١١</sup>

## (ب) الزيادة

يسعى النحو إلى الكشف عن وطائف عناصر الجملة ( المعردات ) ، وتسعى

لكونه بعاهتين تم تفوق الثاني لخلوه منهما  
ولوضعه في مقابل الأول دى العاهتين .

### (ج) الفصل

الأصل في الكلام أن يكون متصلاً  
والوصل هو الأسلوب الأصولي الملتزم  
بالأطر النظرية العامة للغة . ويترتب على ذلك  
أن المصطلح أساوب عدولى . وهو على نوعين :  
أحدهما نحوى والثانى بلاغى وأما النحوى  
فيفهم في حدود الجملة الواحدة من حيث  
حيلولته بين عنصرين متلازمين في الجملة  
أن يتصل أحدهما بالآخر وقد يكون بأحسى  
أو بغير أحسبى والمصطلح بأحسبى ممجوح مستتقل  
وهو موضع سخط السحاة كقول الشاعر :

سراة بنى أبى بكر تسامى

على - كان - المسومة العراب

فصل بين الجار والمجرور بما ليس  
من تنمة معناهما أما الفصل بغير أحسبى  
فهو اختيار أسلوبى يعد مسرحاً من مسرح  
الإحسان والإجادة ومنه قوله تعالى

« يوم يأتى بعض آيات ربك لا يفتح نفساً  
إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت  
في إيمانها خيراً » ( الأنعام ١٥٨ )  
إذ جاء الفصل بالفاعل بين المفعول وصفته  
الجملة فلو قدم الفاعل لعاد الصمير على  
متأخر لفظاً ورتبة ، ولو أخره عن الصفة  
لطال الكلام بين الفعل وفاعله المفرد ، ومن ثم  
يندر موضع الفاعل قلقاً غير وثيق الصاه

البلاغة إلى إيضاح دلالات الحمل ، فضالة  
النحو المعنى الوظيفى ، وضالة البلاغة المعنى  
الاجتماعى أو المعنى العام . فاذا صادف النحو  
في الجملة عنصراً ليس له وظيفة « نحوية »  
عده زائداً في الجملة مادام لا يمكن أن ينسب  
إلى إعراب معين ، فيقال مثلاً : هذا فاعل  
أو هذا حال أو تمييز إلخ . وهذا الذى يعده  
النحويون زائداً لا يراه البلاغيون كذلك ،  
ولنما ينسبون إلى وجوده زيادة في المعنى ،  
لأن « زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى »  
كما يقولون . فالفرق بين « ما زيد قائم » ،  
أو « ما زيد بقائم » أن الثانية تؤكد من الأولى  
بسبب وجود الباء . وفيما يلي شاهدان على  
زيادة الحرف لتأكيد المعنى مأخوذان من  
القرآن الأول قوله تعالى : « وما يستوى  
الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور  
ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء  
ولا الأموات » ( فاطر ١٩ - ٢١ ) فقد زيد  
« لا » مع النور والحرور والأموات ،  
وذلك لتأكيد المعنى والثانى قوله تعالى .

« مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير  
والسميع هل يستويان مثلاً » ( هود ٢٤ )  
فالذى معنا في الآية هو شخصان  
لا أربعة بدليل قوله : « هل يستويان »  
ومعنى هذا أن الواو زيدت قبل الأصم  
وقبل السميع ، وأن المعنى « مثل الفريقين  
كالأعمى الأصم والبصير السميع » والواو ان  
زائدتان للتأكيد وبيان قصور أول الرجلين

بالفعل . أما الحذف بمعناه البلاغى فيكون بين الجملتين اللتين بينهما تمام الانقطاع كما يقول البلاغيون ، كما يكون في مواطن انفعال المتكلم بالحرف أو العصب أو نحوهما فتمام الانقطاع كأن تقول . ما أحسن الدين والدينا إذا اجتماعا ، اللهم اجمعهما لنا فالأولى تعجب والثانية دعاء ولا يكون بينهما عطف . وأما المصلى في موافق الانفعال فالشواهد المرآية عابده كثيره منها .

« ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم ترعون ؟ قال الذين حتى عابدهم المول ربما - هؤلاء الدين أعوينا - أعويهم كما عويبا - تبرأنا إليك - ما كانوا إنانا بعبدون » (القصص ٦٣) « مساوا بين الجمل نحوف العقاب

« وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك - ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق - إن كنت فاتة فقد علمته - تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك - إناك أنت علام الغيوب » (المائدة ١١٦) « وصل لدفع التهمة » (فأما ألقوا قال موسى : ما حثم به السحر - إن الله سيملكه - إن الله لا يصاح عمل المفسدين » (يونس ٨١) « وصل للدهشة وحرف المشعل .

« وقال سمويه في المدينة امرأة العرير تراودها عن دمه - قد شعبهها حبا -

بنا لثراها في ضلال مبين » (يوسف ٣٠) فصلان للانفعال بمتعة الغيبة .

« ويندر الذين قالوا : اتخذ الله ولداً . ما ليهم به من علم ولا آياتهم - - كبريت كلمه تخرج من أهواهم إن يقولون إلا كذبا » (الكهف ٤ ٥) فصل لإظهار العصب من إفكهم وهتاهم . (د) الاعتراض :

الفرق بين العسل بين المنلازه من وبين الاعتراض . أن العسل يكون بما دون الجماد ولا يكون الاعتراض إلا بالجماد والجماد المعتز به غرده في العاده عن السماء الأدلى للكلام . حتى لها لغرض من أغراض المعنى . والاعتراض كالفصل من حيث يسمى كلاً إلى الأسلوب العذولى . وفيما يلي طائفة من شواهد الاعتراض ، نسوقها طاماً لإدراك العايد التي برمي كل اعتراض إليها . قال تعالى : « تأيها الذين آمنوا لا تدخوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه (ولكن إذا دعتم فادخلوا فإذا طعمتم فانتسروا) ولا مستأنسين لحديث » (الأحراب ٥٣) « حرى المولى في الآبه » « غير ناظرين إياه ولا مستأنسين لحديث » ، ولأن الاعتراض جاء أخف وطأه النهي وبيان مداه .

وقال تعالى . « ليقطع طرفا من الذين كفروا أو يكتهم فيقاهوا خائبين ( ليس لك من الأمر شيء ) أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون » ( آل عمران ١٢٧ - ١٢٨ ) ، فمجرى القول في الآية « ليقطع طرفا . . . أو يكتهم . . . أو يتوب عليهم » ، والاعتراض لبيان أن كل شيء يصيب الذين كفروا إنما هو بإرادة الله فقط .

وقال تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ( فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ) وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد ساف إن الله عموماً رحيماً » ( النساء ٣٣ ) فمجرى القول في الآية

« . وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن . . . وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » ، وإنما جاء الاعتراض لعدم كفاية مفهوم المخالفة المستعماد من قوله « اللاتي دخلتم بهن » فأكد الاعتراض هذا المفهوم .

بإنا يتضح أن تحقيق معنى إصافي بواسطة الاعتراض مطاب في جعل الاعتراض أسلوباً عدولياً ذا عايات أدبية .

( هـ ) تجاهل الاختصاص :

سبقت الإشارة إلى دور الاختصاص في إطار قرينة التصام . كما سبق القول

( ١ ) هذه عبارة وليست الآلة الكريمة

فخر عليهم السقف من موقعهم \*

بأن للاختصاص حاسماً معجمياً أيضاً يتمثل في أن كلمات المعجم قائل يتألف مع بعض ويكرر بعضها آخر فلا يتألف معه لما بين معنى هذا البعض وذاك من تعارض . وضربنا لذلك مثلاً بعبارة « فخر عليهم السقف من تحتهم » (١) .

والمقصود بالاختصاص المحوى أن بعض الكلمات لا يرد إلا مع ما تتحقق فيه شروط خاصة من الكلمات الأخرى ، وتشيع ظاهرة الاختصاص بين الحروف والأدوات حتى إنها تتحول في بعض الحالات إلى افتقار متأصل ( أي بحسب أصل الوضع ) إلى عنصر لعوى ذي شروط خاصة بعيها وحروف الحرتدخل على الأسماء دون الأفعال ، وحروف الحزم تدخل على الأفعال المصارعة دون بقية الأفعال ودون الأسماء ، وهام حراً وقد يدعو داع في أسلوب إلى تجاهل

اختصاص الكلمة بأختها ، فتدخل على غير ما تختص به والمعروف أن هناك مطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف والتنكير ولكن اختصاص السكر بالسكر فيجوهل في عدة مواضع من القرآن ، منها .

\* « ألقيا في جهنم كل كفار عبيد مباح للغير معتد مريب الذي جعل مع الله لها آخر » ( ق ٢٤ - ٢٦ ) .

\* « هذا ما توعدون لكل أبواب حميط من حشى الرحمن بالعيب وحاء بقاء ميب » ( ق ٣٢ - ٣٣ ) ،

\* « لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون . . » (الحديد ٢٣-٢٤) ،

\* « ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده يحسب أن ماله أخلده » (الهمزة ١-٣) . فقد وصف الكفار في الآية الأولى « بالذي جعل » ، ووصف الأواب الثانية « بمن خشى » ، ووصف المختال في الثانية « بالدين » ، ووصف الهمزة في الرابعة « بالذي جمع » وقد سهل هذا أمران .

الأول . إضافة السكرة إلى لفظ « كل » في جميع الحالات

الثاني . وصف النكرة بالسكرة قبل صيغها بالمعرفة في جميع الحالات أيضا . وكلا الأمرين يعيد السكرة تخصيصا وقد سبق أن قلنا إن التخصيص صو التعريف .

وأما تجاهل الاختصاص المعجمي فلا يتم إلا مع استبدال العلاقة العرفية بين اللفظ والمعنى بعلاقة أخرى فية كما سبقت الإشارة عند الكلام على مبدأ « النقل » ، فإذا تم التجاهل على هذه الصورة كانت النتيجة هي المحاز . ففي قوله تعالى « أولئك الذين اشتروا الصلابة بالهوى » تجاهل الاختصاص الشراء بالسلع وللتعارض بين الشراء والصلابة ، وقد يأتي المعنى هذا التجاهل

أحيانا كما في المثال الذي سبق في أول كلامنا عن هذه الظاهرة في عبارة « فخر عليهم السقف من تحتهم » ، وعندئذ يستعصى التركيب على الاستعمال .

\* \* \*

نصل الآن إلى مبدأ الترحص في القرينة عند أمن اللبس . إن الإدراك الإنساني قد لا تنبهه القرينة الواحدة ، فالطبيب لا يستطيع تحديد نوع المرض من ارتفاع الحرارة فقط ، لأن من طبيعة القرينة أن تدخل في تحالف مع عدد من القرائن الأخرى يختلف نوعه باختلاف المدلول . وهكذا إذا انصم إلى درجة الحرارة قرائن أخرى معينه دل مجموع القرائن على مرض ما وإذا انصمت إليها قرائن أخرى دلت القرائن في مجموعها على مرض آخر وكذلك لا تستقل العلامة الإعرابية ببيان الباب المحوى ولو سيقت وحدها لبيانها لاختلاط الفاعل بمائبه وبالمبتدأ وبالخبر . وهكذا كل ما استحق الرفع من أنواع المحو ، ولاحتلاط المفعول به بكل ما استحق النصب ، واختلاط المجرور بالحرف بكل ما استحق الحر . لا بد للمحو إذاً أن تتعدد قرائنه ليكون منها الإعراب والبنية والمطابقة والربط والرتبة والتصام والأداة ونغمة الكلام وسياق النص الح . ولا بد لكل باب نحوي أن يستدل عليه بائمين أو أكثر من هذه القرائن ، لأن القرينة الواحدة - كما سبق - لا يستحور على انتباه

السامع ولذا يتم تعزيزها بأختها « أن تفضل  
إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ». ويحدث  
في الكثير من الحالات أن يتصاغر عدد من  
القرائن على بيان المعنى ، وبعض هذه القرائن  
قد يكون زياده على الصرورى منها ،  
حتى يمكن القول في هذا البعض : « إن  
المعنى هو الذى يقتضيه ولا يقتضى هو  
المعنى » . وهذا القول واضح في إعراب  
« قام موسى » إذ أن المعنى هو الذى اقتضى  
الرفع مقدر ب الصمه ، ولا وجود للصمه  
حتى تقتضى هي الماعليد وهكذا أمن اللبس  
حتى مع عدم الرفع وقد تكون القرينة موجوده  
وأتلف في النص ولكن المعنى يقتضيه أيضاً  
فتصبح رائده عن المطاوب كما في « فرأ  
الساميد اندرس » إذ الماعل واضح والمفعول  
واضح بدون الصمه في الأول والتمتجه في  
الثاني . هنا نقول إن المعنى اقتضى القرينة  
وليس القرينة هي التي اقتضت المعنى  
هاو نصيبا الماعل ورفعه المفعول لطل الماعل  
فاعلا والمفعول مفعولا على الرفع من ذلك  
وقديماً رجعت العرب التوب ونصب المسار  
في قولهم « حرق التوب المسار » دون أن  
يحتوي اللبس في المعنى . هكذا ترخص العرب  
في القرينة

وكل فرسة مما ذكرنا سابقاً حصعت  
لترخيص على ألسنة المصحاء ذوي الحاجة

وأفصح الكلام كتاب الله تعالى ومن بعده  
أحاديث أنبي صلواتهم تم شعر الجاهليين ثم من  
بعدهم . وقد وردت طاهره الترخص في  
القرائن عند أمن اللبس في كل هذه الأنواع  
من الكلام على نحو ما مرى في الشواهد  
التالية

١ - الإعراب .

( أ ) قال تعالى

« لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون  
يؤمنون بما أمر إياك وما أمر من قبلك  
والمفيعين الصلاة والمؤتون الزكاه والمؤمنون  
بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً  
عظيماً » ( النساء - ١٦٢ ) وقعت كاسمة  
المفيعين بين رفوعين وبمعها الواو الدالة  
على العطف . وكان العطف مستنداً لترخص  
في الإعراب .

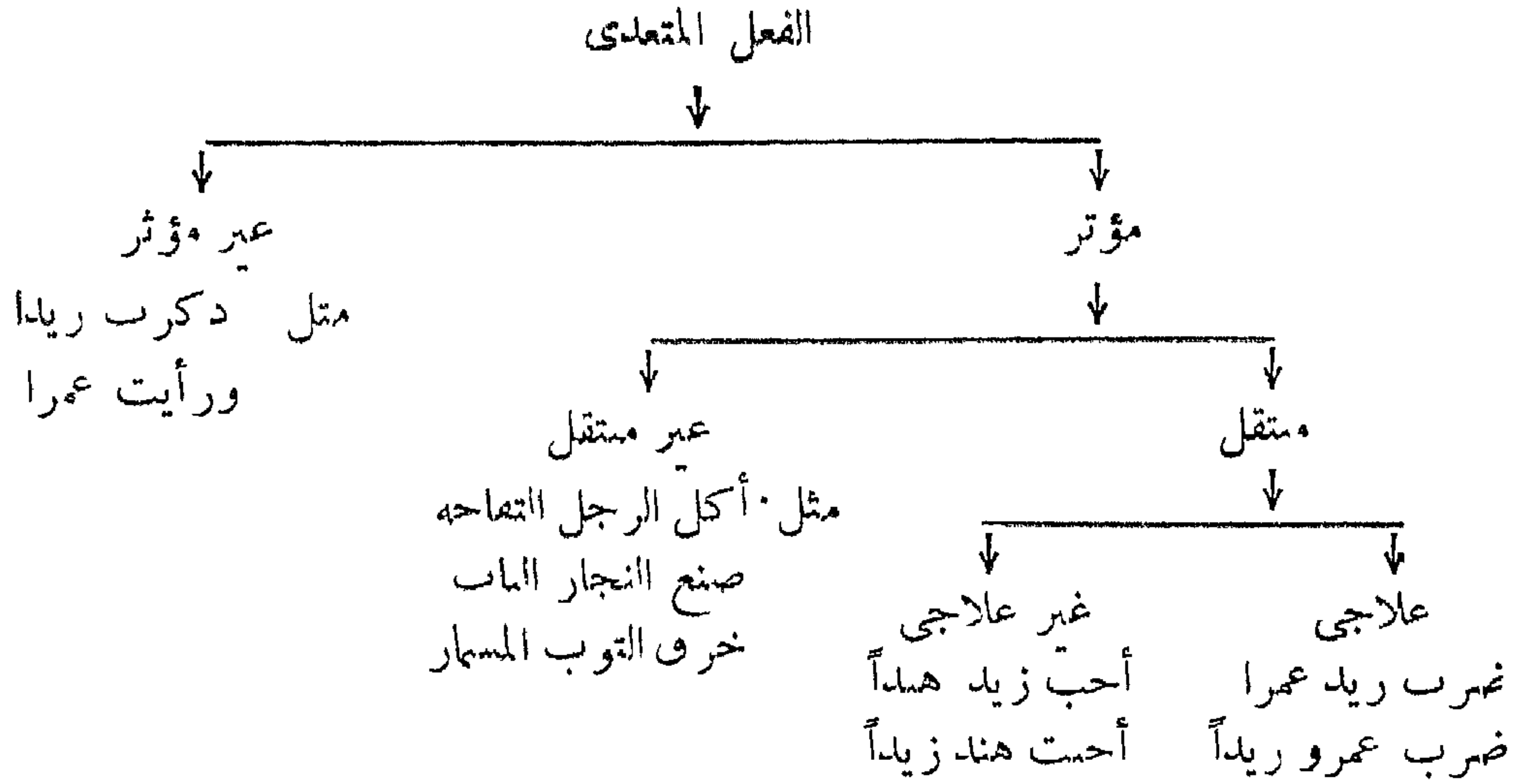
( ب ) قال الشاعر

إذا اسود حشح الليل ولتأت ولتكن  
نخطاك حفافا إن حراسا أسدا  
لو كان لديا كاجتا « حراسا » و « أسد »  
وأردنا بناء حديد اسميه لكانت « حراسا »  
مبتدأ لأنها معرره . ولكانت « أسد » حبرا  
لما فيها من معنى الوصف ويؤيد ذلك أن  
القاعدة تقتضى بأنه لا يفصل بين « إن »  
واسمها إلا بحرفها الظرف أو الحار والمجرور  
فعلم إداً أن « حراسا » في بيت الشعر المذكور  
هي اسم « إن » فلم يبق لكامة « أسدا » إلا أن  
تكون حبرا مع الترخص في الإعراب بسبب  
أمن اللبس .



يتبادلا التأثير بإيقاع الحدث . وبيان ذلك  
كما يلي .

( ج ) قالت العرب : « خرق الثوب  
المسمار » . والمعل « خرق » فعل غير  
منتقل أى لا يمكن لمفاعله ومفعوله أن



وهما يحدث الترخص في الإعراب بسبب  
أمن الابس

٢ - التبيه

ترخص القرآن في كلمة « سيناء »  
وسماها « سيبس » وفي « إلياس » فقال .  
« إلياسين » وجعل « ميكائيل » على صورة  
« ميكال » و « مكة » صرهما « مكة » وترخص  
في صبيح المبالغة فاستحدثت من الكبر  
« كُبَاراً » ومن العجب « عجاب » وفي صيغة  
المصدر فجعل « كيداً » مصدره للمعل  
« كذب » وفي صيغة المصارع من الافتعال  
فقال « يهذي » و « يهضمون » إلخ . وترخص  
الراحر في « الأهل » فقال « الحمد لله العلي  
الأجلل » ، وفي الحمام فقال : « أو العا مكة

وإذا كان الفعل غير منتقل اتضح الفاعل  
من المفعول فأصبح لدينا فرينتان معويتان هما  
الإسناد والتعدية وتعنى كلتاها عندئذ عن  
الإعراب إذا حدث فيه ترخص ويصح  
الإعراب قرينة رائدة عن المطلوب إذا بقي  
دون ترخص .

( د ) قالت العرب أيضا « ححر  
ضرب خرب » بحر الصفة « خرب » على  
الحوار هما يعود مرة أخرى إلى  
الاختصاص المعجمي وقائل الكلمات فليس  
بين الضرب والخرب مناسبة معجمية كالتى  
بين الححر والخرب أى أن الححر يمكن  
أن يوصف بالخرب ولا يوصف به الضرب  
وهكذا تصح المناسبة المعجمية ( أو  
الاختصاص المعجمي إن شئت ) قريبه على  
التبعية تجعل الإعراب أمراً غير دى بال .

من ورق الحمى » ، وترخص الشاعر في  
« كيف » فقال :

كى تجنحون إلى سلم وما ثرت  
قتلاكمو ولظى الهيجاء تستعر  
وحسك من القلادة ما أحاط بالعق .

\* \* \*

٣ - الربط :

وهاك أمثلة وشواهد على الترخص في  
الربط :

(أ) قال تعالى : « وإن أطمعتموهم لبكم  
لمشركون » ( الأنعام ١٢١ ) ، حذف الفاء  
الرابطة من جواب الشرط ، لوضوح المعنى  
بدونها بقرينة إيمانهم وهو قرينة خارجية ،  
من خارج النص

(ب) قالوا : « مررت بالبرق قفيز بدرهم »  
أى منه ، فحذف الرابط ترخصاً لاختصاص  
البرق القفيز أحدهما بالآخر . ولذلك  
لا يجوز « مررت بالعدو اصبح على الزناد »  
إذ لا يمكن الجزم بصاحب الاصبح : أهو  
المر أم العدو؟ .

(ج) قال تعالى : « واتقوا يوماً لا تجزى  
نفس عن نفس شيئاً » ( البقره ٤٨ ) أى فيه  
حذف الرابط لوضوح المعنى بقرينة الجراء  
وعدم التناصير وهما من خصائص يوم  
القيامة .

٤ - المطابقة .

وهذه شواهد قرآنية على الترخص في  
المطابقة .

(أ) قال تعالى . « هذان خصمان  
اختصموا » ( الحج ١٩ )

(ب) قال تعالى . « وظلت أعناقهم لها  
خاضعين » ( الشعراء ٤ )

(ح) قال تعالى . « وإن طائفتان من  
المؤمنين اقتتلوا » ( الحجرات ٩ )

(د) قال تعالى . « وهل أتاك نبأ الخصم  
إذ تسورا المحراب » ( ص ٢١ )

(هـ) قال تعالى : « فأتيا مرعون وقولا  
إنا رسول رب العالمين » ( الشعراء ١٦ )

(و) قال تعالى . « قالتا أتينا طائعين »  
( فصلت ١١ )

(ز) قال تعالى . « السماء منهطر به ، كان  
وعده مفعولا » ( المرمل ١٨ )

\* \* \*

٥ - الرتبة .

سبق أن ذكرنا أن تشويش الرتبة  
المحفوظة لا يمكن احتسابه أسلوباً عدولياً ،  
ولما يعتبر ترخصاً في قرينة الرتبة ، بخلاف  
تشويش الرتبة غير المحفوظة ، إذ يعد اختياراً  
أسلوبياً فيما تنو اد عنه طلال المعاني ومن  
شواهد الترخص في الرتبة المحفوظة ، ما سبق

ذلك أن « من » في قوله « مما » تفيد البعضية وهي لا يعبر عنها بالأفعال (مثل يقتل) بل بالأسماء والضمائر (مثل « ما » المقدرة) .

(ج) قال امرؤ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا  
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أى « لا أبرح » ويقال فيه ما قيل في  
« تفتأ » في رقم أ .

(د) قال الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومتته

.. .. .

أى « الذى ترضى » لأن « ال » الموصولة لا تضام الأفعال وإنما تكون صليها صفة صريحة على حد قول ابن مالك . فعلم برغم ما قيل أن المقصود « الذى ترضى » .

(هـ) قال الشاعر :

ألا أيهدا الزاحرى أحضر الوعى  
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

اعتمد الترخيص على قرينتين : الأولى أنه لا يقال : زجره يفعل ، وإنما يقال زجره أن يفعل ، والثانية وجود أن مع الفعل المعطوف وهو « أن أشهد » مما يدل على وجوب تقديرها مع الأول .

من قوله تعالى : « ويصنع الفلك وكأما مر عليه ملاً من قومه سخروا منه » (هود ٣٨) وذلك لأن جملة الحال رتبها التأخير في كل الحالات وتقدير الكلام . وكأما مر عليه ملاً من قومه وهو يصنع الفلك سخروا منه . ومثله قوله تعالى . « وهى تجرى بهم فى موج كالحبال ونادى بوح ابنه » (هود ٤٢) أى ونادى بوح ابنه وهى تجرى بهم فى موج كالحبال . ومن ذلك قول الشاعر :

لعن الإله وزوجها معها

هدم الهنود طويلاً البظر

وقوله :

ألا يا نخلة فى ذات عرق

عليك ورحمة الله السلام

\* \* \*

٦ - التضام :

وهيما يلي شواهد على الترخيص فى قرينه التضام عند أمن اللبس .

(أ) « قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف » (يوسف ٨٥) أى لا تفتأ ، وحذفت الأداة من فعل لا يستعمل إلا مقترناً بها ، ولذلك احتفظ بمعناه عند حذفها لأن الفعل اقتضى الأداة

(ب) قال صلى الله عليه وسلم « إن مما يبست الربيع يقتل أو يلم » ، أى إن مما يبست الربيع ما يقتل أو يلم بالقتل ، أى يكاد يقتل

ملبس فهو صواب وثمن صحح أن تحتسب  
الرخصة من قبيل الشاذ أو القليل أو النادر أو  
المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه ،  
لقد كان احتسابها كذلك أكرم للمصحاء ،  
وأولى بما حثنا به بعض شواهد من النصوص  
القرآنية

٢ -- أن هذا النوع من ترخص المصحاء  
هو مع ما يطاق عاليا في عالم اللغة « الابتداء  
في اللغة » أو « الابتكار اللغوي » . وهو  
في بعض صورته يستهوي المجتمع . ويصحح  
سه في الكلام ، ويكون سائما في تطور  
اللغة من عصر إلى عصر وربما كانت  
الدورق التي راجحتها اليوم بين لغة القرون  
الأولى واللغة العربية النصحية المعاصرة  
ناشئة عن تأثير هذا النوع من الترخص .  
بل ربما جاءت عن ترسخ أخطاء ذوي  
الحاج . وهي أحوج إلى التبرير من ترخص  
المصحاء

والله ولي الموفق ؛

تمام حسان  
عصر المجمع

(و) قال الشاعر :

نحن الأولى فاجمع جموع  
علك ثم وجههم إلينا

أى نحن الأولى نتحدثك ، بقريته « اجمع  
جموعك ثم وجههم إلينا »

\* \* \*

هذه الشواهد المتقدمة تدل على ترخص  
المصحاء في فرائض الكلام عند أمن اللبس  
طالباً للختمه أو سعياً وراء الابتكار والإعراب  
أو خصوصاً للضرورة غير أن الترخص  
أدنى درجات الصواب لأنه يخالف القاعدة  
والسه المتبعة كاتيهما . ولا يستغنى إلا أن  
اللبس معه مأهول .

ماذا يبقى بعد كل أولئك ؟

لا يبقى إلا الخطأ المباح الذي لا سب له  
من قاعدة أو أسلوب أو أمن لبس وقد  
يجوز بعض المتعلمين الخطأ على المصحاء ،  
وهو أمر عريب حقاً لسببين

١ - أن المصحيح إذا ترخص كان على  
ثقه من أمن اللبس ، وإذا كان الكلام غير

